بسـم الله الرحمـن الرحيـم

جامعــة آل البيــت

AL al-BAYT UNIVERSITY

بيت الحكمة

أثر العلاقات الإيرانية-السعودية على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط (2011-2016)

الأزمة السورية واليمنية حالة دراسة

The impact of the Iranian-Saudi relations on regional stability

In the Middle East (2011-2016)

Syrian and Yemeni crisis case study

إعداد

خالد عايد ذياب العاصم

الرقم الجامعي: 1520600027

إشراف

الدكتور صايل فلاح السرحان

الفصل الصيفي

بسـم الله الرحمـن الرحيـم

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعــة آل البيــت

AL al-BAYT UNIVERSITY

بيت الحكمة

أثر العلاقات الإيرانية-السعودية على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط (2011-2016)

الأزمة السورية واليمنية حالة دراسة

The Impact of The Iranian-Saudi Relations on Regional Stability

In the Middle East (2011-2016)

Syrian and Yemeni Crisis Case Study

إعداد

خالد عايد ذياب العاصم

الرقم الجامعي: 1520600027

إشراف

الدكتور صايل فلاح السرحان

الفصل الصيفي

2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالب خالد عايد ذياب العاصم، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي إلى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة

التوقيع

التاريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر العلاقات الإيرانية-السعودية على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط (2011-2016)، الأزمة السورية واليمنية حالة دراسة

إعداد الطالب

خالد عايد ذياب العاصم

المشرف

الدكتور

صايل فلاح السرحان

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
الدكتور صايل فلاح السرحان	رئيساً ومشرفاً	.....
الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد	عضواً	.....
الدكتور هاني عبد الكريم أخو رشيدة	عضواً	.....
الدكتور خالد عيسى العدوان	عضواً خارجياً	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت/ الأردن.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 13 ذو القعدة/ 1438هـ الموافق 6 /8 / 2017م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الذي آمنت برسالته، وأسأل الله أن تشملني شفاعته يوم ألقاه.....

سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم

إلى مولاي صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم سليل الدوحة الهاشمية حفظه الله ورعاه وعزز ملكه إنه سميع مجيب الدعاء.

إلى مولاي صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد حفظه الله وسدد على طريق الخير خطاه فهو قدوتنا معشر الشباب ومحفزنا لشق طريق العلم والمعرفة لرفعة أردننا الغالي ليبقى أولا في كل المجالات...

إلى والدي ووالدتي اللذين غمروني بكل ما لديهم من حنان حتى أصبحت على ما أنا عليه اليوم.

إلى خالي الغالي اللواء حمدان السرحان الذي لم يبخل عليّ يوماً بالنصح والإرشاد والتوجيه.

وإلى أشقائي وشقيقاتي اللذين كان لوقوفهم بجانبي الأثر الكبير في مسيرتي العلمية المتواضعة.

إلى زوجتي التي كان لوقوفها بجانبي أطيب الأثر في إتمام هذه الدراسة، وأولادي يامن، ومؤمن، وإيمان، ويزن، اللذين تحملوني وأنا منشغل عنهم بتحضير هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر...

فبعد شـــــكر المـــولى عزَّ وجل، المتـفضل بجليل النعم، وعـظـيم الجزاء ...

أقدم الشكر والعرفان إلى كل من أمـدني بالعـلم، والمعرفـة، وأسدى ليَّ النصح، والتوجيه، وإلى ذلك الصرح العلمي الشامخ متمثلاً في جامعة آل البيت، وأخص بالذكر معهد بيت الحكمة، وعميد المعهد الأستاذ الدكتور محمد المقداد، والقائمين عليها...

وأتـقـدم بـبالغ الامتـنان، وجزيـــل العرفان إلى كل من وجهني، وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث، وأخص بذلك مشرفي الدكتـور: صايل فلاح السرحان، الذي قوم، وتابع، وصوب، بحسن إرشاده لي في كل مراحل الدراسة، والذي وجدت في توجيهاته حرص المعلم، التي تـؤتي ثمارها الطيـــبة بإذن الله...

كما أتقدم بالشكر إلى الأخ والصديق الدكتور هايل عطا الزبن، الذي شجعني على إكمال دراسة الماجستير بشكل مادي ومعنوي كبير، حيث زودني بالعديد من المراجع، والكتب المفيدة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني بدعواته الصادقة، أو تمنياته المخلصة ...

أشكرهم جميعاً وأتمنى من الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم...

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

التفويض ..... ج

الإهداء ..... هـ

شكر وتقدير ..... و

فهرس المحتويات ..... ز

الملخص ..... ط

Abstract ..... ي

المقدمة: 1

أولاً: أهمية الدراسة: 1

ثانياً: أهداف الدراسة: 2

ثالثاً: مشكلة الدراسة واسئلتها: 2

رابعاً: فروض الدراسة: 3

خامساً: حدود الدراسة: 3

سادساً: المتغيرات ومفاهيم الدراسة: 4

سابعاً: منهجية الدراسة: 5

ثامناً: الدراسات السابقة: 7

تاسعاً: خطة الدراسة: 9

الفصل الأول الاستقرار الإقليمي مفهومه ومقوماته 11

المبحث الأول مفهوم الاستقرار الإقليمي 11

المطلب الأول المداخل المنهجية للاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط 12

المطلب الثاني ركائز الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط 14

المبحث الثاني العلاقات الإيرانية السعودية 21

المطلب الأول طبيعة النظام السياسي في إيران والسعودية 22

المطلب الثاني محددات العلاقات السعودية الإيرانية 26

المطلب الثالث عوامل التجاذب والتنافر في العلاقة السعودية الإيرانية 34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني طبيعة السياسة الخارجية للسعودية وإيران خلال فترة الدراسة 37
المبحث الأول السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة السورية واليمنية 37
المطلب الأول السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة السورية 37
المطلب الثاني السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة اليمنية 39
المبحث الثاني الموقف الإيراني من الأزمتين السورية واليمنية 42
المطلب الأول الموقف الإيراني من الأزمة السورية 42
المطلب الثاني الموقف الإيراني من الأزمة اليمنية 44
المبحث الثالث العلاقة السعودية الإيرانية وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي في المنطقة العربية 46
المطلب الأول التداخل في العلاقات السعودية الإيرانية وأثره على الأزمة السورية 47
المطلب الثاني التداخل في العلاقات السعودية الإيرانية وأثره على الأزمة اليمنية 51
الخاتمة 54
النتائج 54
التوصيات 56
المراجع 57

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر العلاقات الإيرانية-السعودية على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط (2011-2016)، الأزمة السورية واليمنية حالة دراسة

إعداد الطالب

خالد عايد ذياب العاصم

الدكتور

صايل فلاح السرحان

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع لا تزال أحداثه تجري حتى اليوم، وهو أثر العلاقات الإيرانية-السعودية على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط (2011-2016)، الأزمة السورية واليمنية حالة دراسة، وقد تم ذلك من خلال استخدام منهج النظام الدولي، ومنهج صنع القرار حيث تحدث الفصل الأول عن مفهوم الاستقرار الإقليمي ومقوماته، كما تم التعرف في ذات الفصل على ركائز وأسس الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، كما تم التطرق إلى العلاقات الإيرانية السعودية، إضافة إلى طبيعة كل من النظام السياسي السعودي، والنظام السياس الإيراني، إضافة إلى كل ذلك تم التعرف على محددات العلاقات السعودية الإيرانية، كما تم التطرق إلى عوامل التجاذب والافتراق في العلاقة السعودية والإيرانية، فيما تحدث الفصل الثاني عن طبيعة السياسة الخارجية للسعودية وإيران خلال فترة الدراسة، وقد تم في هذا الفصل معالجة موضوع السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة السورية واليمنية، وكذلك تم التحدث عن الموقف الإيراني من الأزمتين السورية واليمنية، فيما تم التحدث في النهاية على العلاقة السعودية الإيرانية وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي في المنطقة العربية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: أدى وجود أنظمة ومؤسسات ضعيفة إلى انتاج مجتمعات وحكومات غير منظمة وغير قادرة على أداء الوظائف الأساسية، وبالتالي خلق صراعات جديدة نتيجة لذلك، وتشمل هذه الصراعات المختلطة وغير المتكافئة بؤر الصراع الأخيرة (سوريا والعراق وليبيا واليمن)، تمر العلاقات السعودية الإيرانية بعلاقات توتر غير مسبوقة كان لها تأثير واضح على الأزمتين السورية واليمنية. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: رغم مقولة ابن خلدون بأنه للدول أعمار مثل أعمار البشر إلا أنه يتضح أن الدولة العادلة هي الأطول عمراً، لذلك توصي الدراسة بأن تتجه الحكومات العربية لأن تكون دولهم دولاً عادلة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The impact of the Iranian-Saudi relations on regional stability In the Middle East (2011-2016) Syrian and Yemeni crisis case study

Prepared by

Khalid Ayed Thiab Al-Asem

DR.

Sayel Falah Al-Sarhan

Abstract

The objective of this study was to address the impact of the Iranian-Saudi relations on regional stability in the Middle East (2011-2016). Syrian and Yemeni crisis case study, which is considered as ongoing issue.

The approaches of both international system and decision-making were implemented, as the first chapter of the research explained the regional stability; its concept and elements. It also examined pillars and basis of regional stability in the Middle East, the Iranian- Saudi relations, the nature of both Saudi and Iranian political systems, Saudi-Iranian relations determinants, as well as attraction and separation factors in the Saudi and Iranian relations.

The second chapter dealt with the nature of the Saudi-Iranian foreign policy during the study period. This chapter was intended to address issues related to

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

the Saudi foreign policy towards the Syrian and Yemeni crisis, the Iranian position on the Syrian and Yemeni crisis, and finally address the Saudi-Iranian relation and its implications on the regional stability in the Arab region.

The study resulted in the following findings: the presence of weak systems and institutions has led to produce unorganized societies and governments that are unable to perform core functions, thus creating of new conflicts. These mixed and unequal conflicts include the recent hotspots areas (Syria, Iraq, Libya and Yemen). The Saudi- Iranian relations are suffering from unprecedented tension with great impact on the Syrian and Yemeni crisis. One of the main recommendations made by the study is that Arab governments should seek to turn their countries into just ones. It clarifies that the longest-living country is the just country, despite Ibn Khaldun saying that countries have ages just like humans.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تتنافس العديد من الدول في ظل الثورات العربية على قيادة الفعل السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وفي حين تعتمد بعض الدول على علاقتها الدولية من أجل تحقيق مصالحها، تلجأ دول أخرى إلى محاولة الهيمنة المباشرة على المنطقة، ولعل أوضح مثال على ذلك التنافس الإيراني السعودي على قيادة منطقة الشرق الأوسط، فمن المعروف أن السعودية وإيران هما فاعلان أساسيان في الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها اليمن وسوريا.

ففي حين تسعى السعودية إلى إعادة الشرعية في اليمن، بعد أن استولت جماعة الحوثي وأنصار الرئيس السابق على عبد الله صالح على مفاصل الدولة اليمنية في أيلول 2014، بينما تتلقى جماعة الحوثي دعمها المباشر من إيران.

أما في سوريا والتي اقتربت أزمتها من الدخول في العام السابع؛ فإن إيران تدعم بالمال والسلاح والمقاتلين نظام الرئيس السوري بشار الأسد والميليشيات المقاتلة إلى جانبه كحزب الله اللبناني، ولواء الفاطميون الأفغاني، ولواء الزينبيون الباكستاني، وكتائب أبو الفضل العباس العراقية(عامر، 2016)، بينما تدعم السعودية ومعها بعض الدول العربية والإقليمية الأخرى المعارضة التي توصف بأنها معتدلة وتقاتل ضد قوات النظام السوري وجميع الألوية والفصائل والكتائب المدعومة من قبل إيران، كما تشارك السعودية بفعالية في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية لقتال ما يُسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تقرير شبكة الجزيرة، بتاريخ 2015/1/6).

وعلى اعتبار أن العلاقات الإيرانية السعودية والتي شبهها البعض بحركة (أسنان المنشار) صعوداً وهبوطاً (عبد الله، 2016، ص: 5)، تشهد توتراً كبيراً منذ اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وحتى قرار المملكة العربية السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في (3 كانون الثاني 2016)، تأتي هذه الدراسة لترصد أثر العلاقات الإيرانية-السعودية على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، من خلال دراسة حالة الأزمة السورية والأزمة اليمنية في الفترة الممتدة من عام 2011-2016.

أولاً: أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال ارتباطه بأحد أهم المسائل المعقدة في الوقت الحالي على الحياة السياسية الدولية من جهة، وعلى الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، وتمتد الأهمية إلى مدى تأثير العلاقات الإيرانية السعودية على الاستقرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذه المنطقة خلال الفترة الممتدة من عام 2011-2016، فدراسة هذا الموضوع تُمكن من معرفة النتائج والانعكاسات التي باتت تُحدثها هذه العلاقات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وخاصة منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً على الأزمتين السورية واليمنية خلال الفترة المحددة وبناءً على ذلك سيكون لهذه الدراسة أهميتان الأولى علمية، والثانية عملية:

1- الأهمية العلمية:

تُفيد هذه الدراسة طالب العلم والباحث، في مسألة كان يبحث عنها فوجد ضالته فيها، فألهمه هذا البحث الكتابة في موضوع مماثل، وقد تكون هذه الدراسة نقطة بداية لإحدى الدراسات المعقمة، كما تفيد هذه الدراسة العاملين في حقل العلاقات الدولية والدراسات السياسية والاستراتيجية فيستفيد في أن تكون هذه الدراسة نواة لتطوير سياسية استراتيجية معينة، أو تعديل لبعض العلاقات الدولية المؤثرة.

2- الأهمية العملية:

تفيد هذه الدراسة صناع القرار على صعيد الممارسة العملية من خلال الاطلاع على الآثار الإيجابية والسلبية التي تتركها العلاقات الإيرانية السعودية على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فيتم تلافي الآثار السلبية من خلال اقتراح تقويم العلاقات، حيث تذهب هذه الدراسة إلى الكشف عن الجوانب السلبية في هذه العلاقات لتقويمها، وتسليط الضوء على الجوانب الإيجابية لهذه العلاقات لتعزيزها.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على العلاقات الإيرانية السعودية 2011-2016.

2- توضيح أهمية الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط.

3- بيان أثر العلاقات الإيرانية السعودية على الأزمة السورية في الفترة الواقعة بين 2011-2016.

4- استجلاء أثر العلاقات الإيرانية السعودية على الأزمة اليمنية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة واسئلتها:

تلعب العلاقات الخارجية بين الدول خاصة العلاقات الإيرانية السعودية من خلال مصالحها دوراً كبيراً على الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، ولما كانت الأزمتان السورية واليمنية هما الأكثر تأثراً بهذه العلاقات؛ فقد أمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما مدى تأثير العلاقات الإيرانية السعودية على الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الواقعة بين 2011-2016؟

وينبثق عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

أسئلة الدراسة:

1- **كيف كانت العلاقات الإيرانية السعودية بين عامي 2011-2016؟**
2- **ما هي أهمية الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط؟**
3- **ما هو أثر العلاقات الإيرانية السعودية على الأزمة السورية في الفترة الواقعة بين 2011-2016؟**
4- **ما هو أثر العلاقات الإيرانية السعودية على الأزمة اليمنية في الفترة الواقعة بين 2011-2016؟**

رابعاً: فروض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أنه للعلاقات الإيرانية السعودية ارتباط وثيق بالاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من عام 2011-2016، ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الثلاث التالية:

1- **تؤثر العلاقات الإيرانية السعودية على الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من عام 2011-2016.**
2- **تؤثر العلاقات الإيرانية السعودية على الأزمة السورية في الفترة الممتدة من عام 2011-2016.**
3- **تؤثر العلاقات الإيرانية السعودية على الأزمة اليمنية في الفترة الممتدة من عام 2011-2016.**

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: 2011-2016، وقد تم اختيار عام 2011، كبداية للدراسة لأنه العام الذي كانت فيه العلاقات بين إيران والسعودية الأكثر توتراً في الزمن المعاصر، أما اختيار العام 2016 كنهاية للفترة الزمنية للدراسة؛ فلأن هذا العام هو التاريخ الذي يُمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: المتغيرات ومفاهيم الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

1- العلاقات الإيرانية السعودية:

أ- التعريف الاصطلاحي: " يختلط ما هو سياسي بما هو ديني عند الحديث عن العلاقات السعودية الإيرانية بعد قيام الثورة الإسلامية بهويتها الشيعية الاثني عشرية، وخطابها الناقد بحدة للأنظمة الملكية في بدايات الثمانينات، وحتى يتم تقديم قراءة أقرب للدقة عن العلاقات بين البلدين فإنه يجب التفريق بين الملفات الساخنة وبين التطورات المتعلقة بتلك الملفات، فقد شهدت العلاقات الإيرانية-السعودية توترات عدة منذ سقوط الشاه حليف الرياض عام 1979، إلا أن الخلافات وصلت بين الجانبين إلى ذروتها على خلفية تباين الآراء والاتجاهات حول ما يجري في اليمن، وسوريا" (عبد الحليم، 2016). وقال آخر بأن السعودية وإيران فاعلان رئيسان في الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما تلك المندلعة في سوريا واليمن، مع اختلاف الجهات التي يدعمها كل طرف، لذلك يُخشى أن ينعكس التوتر المتصاعد بين البلدين على القضايا الإقليمية الحيوية في ظل حالة صراع الأدوار بين الرياض وطهران (عبد الله، 2016، ص:2).

ب- التعريف الإجرائي: أمكن صباغة المؤشرات التالية للعلاقات السعودية الإيرانية:

- الجانب السياسي والدبلوماسي.
- جانب التحالفات والاستقطابات الدولية.

ويُعرِّف الباحث العلاقات الإيرانية السعودية إجرائياً بأنها: علاقات سياسية بين دولتين تقعان في الشرق الأوسط هما المملكة العربية السعودية، وجمهورية إيران الإسلامية ذات المذهب الشيعي، وتتميز هذه العلاقات بأنها مؤثرة وبشدة في الزمن المعاصر على دول الجوار، ودول الإقليم، بشكل طفيف، وأحياناً بشكل كبير جداً يصل إلى التدخل العسكري.

2- الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط:

أ- التعريف الاصطلاحي: أدى وجود أنظمة ومؤسسات ضعيفة إلى انتاج مجتمعات وحكومات غير منظمة وغير قادرة على أداء الوظائف الأساسية، وبالتالي خلق صراعات جديدة نتيجة لذلك، وتشمل هذه الصراعات المختلطة وغير المتكافئة بؤر الصراع الأخيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- (سوريا والعراق وليبيا واليمن) والصراعات التي هي إرث للعالم ثنائي القطبية، مثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ويُعتبر كل نزاع "جديد" هو تهديد أمني لدول الجوار، ويُعتبر مركز زلزال الصراع الإقليمي الحالي هو الحروب في سوريا واليمن وليبيا مما يؤدي إلى اضطراب التوازن في الشرق الأوسط بأكمله (كلوب، 2016).

ت- التعريف الإجرائي: يُعرِّف الباحث الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، بأنه الحالة الجيوسياسية التي تركتها العلاقات الدولية على المنطقة نتيجة للحكم الاستبدادي الذي كان سائداً في بعض دول المنطقة، وأدت إلى اندلاع الثورات العربية، مخلفة ورائها أزمات بدأت في عام 2011، ولم تنته حتى اليوم، بل وأجج الصراع فيها تدخل دول الجوار، وبعض الدول الإقليمية والدولية.

سابعاً: منهجية الدراسة:

لبلوغ الهدف من هذه الدراسة سيتم الاعتماد على منهج النظام الدولي، ومنهج صنع القرار، حيث ينظر منهج النظام الدولي إلى الظواهر الدولية على أنها أجزاء تتفاعل في إطار نظام عام وأشمل ووجود تأثير وتأثر بين هذه الظواهر وطبيعة النظام، نظراً لمقدرته على تجاوز الحدود التي تفصل بين المستوى الداخلي، والمستوى الخارجي في التحليل، وإيجاد العلاقة التي تربط بين مختلف المتغيرات التي تتميز بحالة التفاعل فيما بينها، بمعنى أن أي تغير يحدث في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات في مجموعة أخرى من المتغيرات، على اعتبار أن مجال تأثير الظاهرة موضوع الدراسة يمتد إلى المستوى الإقليمي، وبذلك يُساعد هذا المنهج على معرفة الأثر التي تتركه العلاقات الإيرانية السعودية على الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. أما منهج صنع القرار فهو عملية ملازمة لجميع النظم السياسية، رغم اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، وبغض النظر عن كونها تقليدية، أو حديثة، ديمقراطية أم مستبدة، وأيا كانت الإيديولوجيا التي تؤمن بها، ونظراً لكون هذه الدراسة ستعتمد على منهج صنع القرار لذلك ستأخذ بعين الاعتبار بعض المقتربات والمفاهيم والتي من أهمها:

- مقترب الاعتماد المتبادل: حيث يفترض هذا المقترب أن تداخل وتشابك العلاقات والمصالح بين دولتين أو أكثر، والوصول بها إلى مستوى معين يؤدي بالضرورة إلى زوال حالة الحرب، والصراع بينهما، ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال، المساواة بين الأطراف، لأن العلاقات الدولية لا تقوم على مبدأ التكافؤ والمساواة بين الأطراف، بل على مبدأ القوة، وموازين القوة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مقترب النظم الإقليمية: حيث تُعتبر الإقليمية أحد الميادين الرئيسية في النظم الدولية، ويعتقد أصحاب هذه المدرسة أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق المثلى لتحقيق الأمن والسلام الدوليين، وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى فكرة التضامن بين الأقاليم والتي هي فكرة ظهرت على الساحة الدولية، تهدف إلى تعزيز وتنظيم التعاون بين الأقاليم الفرعية التي تتجاور معاً بحكم الجغرافيا والتاريخ، أو التي يجمعها عمق المصالح الاقتصادية والأمنية.

- مفهوم صنع القرار السياسي: تُعرَّف هذه العملية بأنها العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعياً، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعوا القرارات، كما تم تعريف القرار السياسي بأنه نوع من الإعلان السلطوي عن أسباب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة، وهناك من وضع معايير لتمييز القرار السياسي عن غيره من القرارات، وهذه المعايير هي:

- بنية القرار وطبيعته.
- المشاركون في القرار.
- المنظمة التي اتخذ فيها القرار.
- نتائج القرار.

يُضاف إلى كل ما سبق أن هناك من يعتبر القرار سياسياً إذا كان صناعه ممن يمتلكن السلطة السياسية مهما كانت خصائصهم وانتماءاتهم، وبالتالي لا يُسمى القرار سياسياً إلا إذا أصدره من يمتلكون سلطة إصدار القرار، ويستخدمون أو يحق لهم استخدام وسائل الإكراه الشرعي إذا ما رغب طرف في أن يتنصل مما يفرضه القرار من التزامات، ويتضمن صنع القرار السياسي مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطاراً واسعاً ومرناً يُساعد على استيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية، ومن خلال ذلك كله يتناول المحلل الجوانب النفسية التي من شأنها التأثير في سلوك صانع القرار، كما يتناول تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و الأبنية والمؤسسات وأثرها في سلوك صانع القرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: الدراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض لأهمها:

1- **غسان ملحم (2017)، قراءة للدور الإيراني في الأزمة السورية، صحيفة الأخبار، العدد ٣٠٩٦ الجمعة ٣ شباط ٢٠١٧.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالدور الذي قامت به وتقوم به في سوريا قبل الأزمة السورية وأثناء الأزمة، كما أشارت إلى أنّ أهداف إيران في سوريا كانت كبيرة وضخمة ومهمة للغاية، وكذلك مقاصدها، بل مصالحها ومكاسبها، من دون مواربة أو مراوغة، لا سيما في الوقت الراهن، إبّان الحرب الدائرة والأزمة المستمرة والمتواصلة في سوريا؛ ولكن الأخطار الجسيمة، القائمة والمستجدة، التي تواجهها إيران في سوريا، حتى حينه، جراء اندلاع الأحداث الأمنية والسياسية في السنوات القليلة الماضية، وما أسفرت عنه من تغيرات وتحولات في المشهد السياسي والجيوسياسية، السوري والعربي والدولي، تبدو أكبر وأضخم وأخطر أيضاً.

2- **الدكتور جمال عبد الله (2016)، السعودية وإيران صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.**

هدف هذه الدراسة إلى شرح لوضع العلاقات السعودية الإيرانية حتى شهر شباط من عام 2016، وانعكاسات هذه العلاقات على الوضع الإقليمي للشرق الأوسط، حيث شرح أسباب الأزمة التي قامت بين الدولتين في عام 2016، حين أعلنت المملكة العربية السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران بتاريخ 3 كانون الثاني 2016، كما أشار في سيق التقرير إلى تداعيات الصراع السعودي الإيراني على قضايا المنطقة، وتوصل التقرير في خاتمته إلى أن التصعيد الذي تشهده العلاقات السعودية الإيرانية يُمثل فصلاً جديداً من التوتر بين البلدين، ولكن الكاتب لم يتوقع أن يتطور الأمر إلى نشوب حرب عسكرية بين البلدين.

3- **الدكتور محمد سالم أحمد الكواز (2014)، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011، دراسة تاريخية سياسية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى تقديم تفاصيل عن سير العلاقات الإيرانية السعودية على المستوى السياسي خلال الفترة 1979-2001، حيث شهدت تلك العلاقات منذ نشأتها استقراراً نسبياً بين البلدين، إلا أن قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في شباط عام 1979 كان بمثابة الفاصل الكبير في مسيرة تلك العلاقات نظراً للنهج الأيديولوجي الذي تبنته إيران في سياستها الخارجية والذي بات يُعرف بتصدير الثورة، فتركت وضعاً يسوده التوتر في علاقاتها بالمنطقة، وخاصة مع المملكة العربية السعودية استمر حتى وفاة الخميني، لتشهد العلاقات في أعقاب ذلك تفاهماً وتعاوناً في مختلف الجوانب وخاصة بعد وصول محمد خاتمي إلى الحكم في إيران عام 1997، والذي توج بتوقيع الحكومتين على اتفاقية أمنية في نيسان 2011 أنهت مظاهر الشد والجذب والخلاف والتوتر الذي كان قائماً بشكل متفاوت بين البلدين.

4- محجوب الزويري (2012)، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

بدأ هذا التقرير بشرح مبسط عن بعض القوى المؤثرة على مسيرة العلاقات بين الطرفين والمتمثلة بالمؤسسة الدينية والعسكرية والأمنية، مشيراً إلى أن هناك تطورين هامين يجدر الإشارة إليهما الأول هو سياسة نزع التوترات التي جاء بها الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي في عام 1997، والتي لعبت دوراً في تخفيف التوتر بين البلدين، والتي تراجعت بسبب حالة الاستقطاب في المشهد السياسي الداخلي الإيراني، والذي انتهى بعودة قوية للمؤسسة الدينية والمؤسسة العسكرية عبر انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد في العام 2005، أما التطور الآخر فهو المتعلق بشخصية الرئيس الإيراني الأسبق ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رافسنجاني، والذي يُعتبر أحد المساندين لإقامة علاقات قوية مع المملكة العربية السعودية، والذي يرى أن علاقة طبيعية مع الرياض من شأنها أن تلعب دوراً في تخفيف الضغوط الغربية على إيران لا سيما في موضوع أي حظر قادم على النفط الإيراني. كما سعى التقرير إلى شرح مفصل عن العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة، وأثرها في إعادة تشكيل العلاقات بين البلدين، وتداعيات ذلك على مستقبل المنطقة. وفي نهاية البحث توصل الكاتب إلى أن الخصومة السياسية بين الرياض وطهران أزمة تبدو قابلة للإدارة كما كانت في الماضي، ومن المرجح أن يتم التركيز على الملف السوري في المرحلة القريبة القادمة، لا سيما أن هذا الملف يُعتبر الملف الأسهل في التعامل معه في ظل الحراك الشعبي الذي قد يؤدي إلى تغيير حقيقي في سوريا، هذا التغيير الذي كانت تنشده أطراف عدة خارج المنطقة وداخلها وغيرها سيؤمن وضع حد للتحالف الإيراني السوري، ويجعل إيران في حضورها السياسي محصورة في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- دراسةZweiri, Mahjoob (2016) باللغة الإنكليزية:

Iran and Political Dynamism in the Arab World: the Case of Yemen

Qatar University , Doha,

تناولت هذه الدراسة دور إيران في اليمن في إطار العلاقات العربية-الإيرانية، كما بحث موضوع التورط الإيراني المستمر في المجالات السياسية، والتطورات في العراق، ولبنان، وسوريا. كما ركزّ المقال على حركة الحوثيين في اليمن من حيث نشأتها ونموها وتوسعها السياسي، كما درس علاقة الحركة الحوثية مع إيران وحلفائها في المنطقة، كما ناقش بعض العوامل الأخرى التي توضح الصورة السياسية للأزمة اليمنية، كما أوضح دور عاصفة الحزم التي تقودها المملكة العربية السعودية على الأزمة اليمنية في الوقت الحاضر.

6- دراسة Michael Segall (2012)، Iran Targets Yemen:

تحدثت هذه الدراسة عن اليمن بشكل عام، وعن الشيعة في الجزء الشمالي من اليمن بشكل خاص، وأشارت الدراسة إلى أن هذه المنطقة تُشكل تهديداً مباشراً للمملكة العربية السعودية، كما بينت الدراسة كيف تسعى إيران إلى تأسيس وجود إيراني يمتد من هذه المنطقة وحتى منطقة البحر الأحمر، بهدف السيطرة على طرق إمدادات السلاح من إيران إلى منطقة الشرق الأوسط، وقد أشار الكاتب إلى إيران قد استفادت من ضعف الأنظمة العربية، وبدء ثورات الربيع العربي.

وتختلف هذه الدراسة عن جميع الدراسات السابقة في أنها سوف تمتد لتشمل العلاقات السعودية الإيرانية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط حتى نهاية عام 2016، كما تختلف عن الدراسات السابقة في أنها ستقوم بدراسة تأثيرات هذه العلاقات على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، استناداً على تأثيراتها على الأزمة اليمنية، والأزمة السورية.

تاسعاً: خطة الدراسة:

بناءً على ما سبق فقد تهيكلت الدراسة في مقدمة وفصلين، بحيث يتحدث الفصل الأول عن الاستقرار الإقليمي مفهومه ومقوماته، فيما يتحدث الفصل الثاني عن آثار العلاقات الإيرانية السعودية على الأزمتين السورية واليمنية، وبالتالي على الاستقرار الإقليمي للمنطقة، يتلو هذين الفصلين خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وتنتهي الدراسة بسرد لمراجعها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: الاستقرار الإقليمي مفهومه ومقوماته

المبحث الأول: مفهوم الاستقرار الإقليمي

المطلب الأول: المداخل المنهجية للاستقرار الإقليمي

المطلب الثاني: ركائز وأسس الاستقرار الإقليمي

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية السعودية

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في إيران والسعودية

المطلب الثاني: محددات العلاقات السعودية الإيرانية

المطلب الثالث: عوامل التجاذب والافتراق في العلاقة السعودية الإيرانية

الفصل الثاني: طبيعة السياسة الخارجية للسعودية وإيران خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة السورية واليمنية

المطلب الأول: السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة السورية

المطلب الثاني: السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة اليمنية

المبحث الثاني: الموقف الإيراني من الأزمتين السورية واليمنية

المطلب الأول: الموقف الإيراني من الأزمة السورية

المطلب الثاني: الموقف الإيراني من الأزمة اليمنية

المبحث الثالث: العلاقة السعودية الإيرانية وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي في المنطقة العربية

المطلب الأول: التداخل في العلاقات السعودية الإيرانية وأثره على الأزمة السورية

المطلب الثاني: التداخل في العلاقات السعودية الإيرانية وأثره على الأزمة اليمنية

الخاتمة: وتتضمن النتائج والتوصيات

مراجع الدراسة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الاستقرار الإقليمي مفهومه ومقوماته

يتعامل العديد مع العرب على أنه كيان واحد تارة يدعونه العالم العربي، وتارة يُطلقون عليه المنطقة العربية، وفي أحيان كثيرة يطلقون عليه الشرق الأوسط، وعلى الرغم من إدراك العرب إلى أنهم يشكلون كياناً واحداً إلا أنهم في الحقيقة مشرذمين إلى كيانات قطرية، ورغم الواقع المزري الذي يعيشه هذا الكيان المشرذم إلا أن بعض الآخرين لا يزالون يعتبرونه مصدر خطر على أمنه الاقتصادي، والسياسي، والثقافي؛ لذلك تراه ممعناً في حروبه، ومشاريعه المشبوهة تجاه المنطقة ككل (المقداد، 2010، ص: 24-25) وتجاه أقطار محددة في أحيان أخرى، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي في هذه المنطقة، ولفهم أعمق لموضوع الاستقرار الإقليمي ومقوماته سيتم ذلك من معالجة موضوع هذا الفصل في مبحثين، بحيث يتناول المبحث الأول موضوع مفهوم الاستقرار الإقليمي، فيما يتناول المبحث الثاني موضوع العلاقات الإيرانية السعودية.

المبحث الأول مفهوم الاستقرار الإقليمي

في القانون الدولي العام يُعرف الإقليم بأنه رقعة ثابتة من الأرض يُقيم عليها رعاياها بصفة دائمة، وتتعلق بها حقوقها، وتمدها بما تحتاج إليه من الموارد اللازمة لحياتها وبقائها، والمحافظة على كيانها، ويتبع اعتبار الإقليم عنصر من عناصر الدولة أنه لا يُمكن أن تتمتع بهذا الوصف القبائل الرحل التي تنتقل من مكان إلى مكان، كما لا تعتبر في مرتبة الدولة الجماعات القومية التي ليس لها إقليم خاص بها تستقر عليه وتنفرد به على وجه الدوام(أبو هيف، د/ت، ص: 100)، أما في الاصطلاح السياسي فيمتد مفهوم الإقليم ليشمل على عدة وحدات دولية تشكل بحد ذاتها منطقة كبيرة محددة جغرافياً تم الاصطلاح على تسميتها إقليم ولعل أشهرها على الإطلاق منطقة الشرق الأوسط، وقبل التعرف على مفهوم الاستقرار الإقليمي سيتم التطرق بعجالة إلى مفهوم النظام الإقليمي بداية، وهذا ما سيتم التعرف إليه في مطلبين، بحيث يتناول المطلب الأول موضوع المداخل المنهجية للاستقرار الإقليمي، فيما يتناول المطلب الثاني موضوع ركائز الاستقرار الإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول المداخل المنهجية للاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط

للتعرف على أي ظاهرة فإن المدخل إليها لفتح مغاليقها هو تعريفها، فقد تم تعريف الشرق الأوسط بأنه: المنطقة الإقليمية التي تتوسط الشرق الأدنى والأقصى، وتتمتع بمواصفات، وتراكيب، وتعقيدات، ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها، وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا التي تتوسط العالم، وتحيط بها بحار عديدة، وتعد هذه المنطقة من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية (الجمل، 1996، ص: 14)، وقد ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة في عام 1902، حين أطلقه المؤرخ الأميركي الفريد ماهان ، ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية، ومركزه الخليج العربي(Lenozowwski,1982, p:18)، وانطلاقاً من بريطانيا شاع استخدام هذا المفهوم، فمجلد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يصدر سنوياً في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل تركيا وإيران، وقبرص، ومنطقة الهلال الخصيب، وشبه الجزيرة العربية، ومصر والسودان، وليبيا، وتونس، والمغرب، والجزائر وأفغانستان، ويُطابق المعهد العالي للشرق الأوسط في واشنطن من الناحية الجغرافية بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث يجعله ممتداً من المغرب إلى إندونيسيا، ومن السودان إلى أوزبكستان، وبذلك يقرن شعوبها بالدين الإسلامي(الكعكي، ض986، ص: 141).

أما المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية فهو يُحدد الشرق الأوسط بكل من تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية، ومنطقة الهلال الخصيب، ومصر والسودان وقبرص (الكيالي، 1974، ص: 334)، وقد توصل بعض الباحثين إلى تعريف إجرائي عن الشرق الأوسط بأنه:" المنطقة الجغرافية التي تشمل مصر وفلسطين، ولبنان، وسوريا، والأردن، والعراق، والكويت، وشبه الجزيرة العربية كقلب للمنطقة، أما أطرافها فهي الدول التي تحيط بهذه المنطقة جغرافيا العربية منها هي: السودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، أما غير العربية فهي: تركيا وإيران(شبلي، 2014، ص: 18)، ويُعرِّف الباحث الشرق الأوسط بأنه جميع ما يُحيط به الشرق الأوسط من الناحية الغربية، والبحر الأحمر من الناحية الغربية، والبحر الأسود من الناحية الشمالية، والخليج العربي من الناحية الشرقية، ومن الناحية الجنوبية بحر العرب.

أما الجيوستراتيجية فهي الجغرافيا السياسية، وهي علم محدث نشأ من تطور الدراسات والأبحاث في الجغرافيا العسكرية، حيث أخذ هذا العلم أبعاداً عملاقة تعدت حدود القارات، وجعلت الأرض ميدان واحد للعمليات الحربية، وبات على المتخصصين بدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا العلم أن يتدربوا على هذا البعد الكوني وذلك على الرغم من كون مسرح العمليات أي ميدان الجيوستراتيجية مسرح مركب يحوي عدد من المستويات السياسية، والاقتصادية الخاصة بعلاقات الدول مع بعضها البعض، كما وتحدد أنماط مسرح العمليات الرئيسة فيم بينها بما يتماشى وأهدافها للوصول إلى النتائج المرجوة منها(الزيداني، 2013).

أما التحولات الاستراتيجية فهي: مجموعة المتغيرات التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والخليج العربي بشكل خاص، والتي تعتبر من العوامل المؤثرة في قضية الأمن الإقليمي الخليجي، من خلال كونها عملت على تكريس الخلل في المنظومة الإقليمية التي تعرضت إلى تداعيات كبيرة وصلت إلى حد انهيار التوازن الإقليمي مع خروج العراق من معادلة توزيع القوى في هذه المنطقة، والذي أدى بدوره إلى هيمنة إيران على منطقة الخليج جراء ما تتمتع بهد من عوامل عديدة تُظهر تفوقها على دول مجلس التعاون الخليجي، سواءً من حيث المساحة، أو عدد السكان، أو تفوقها العسكري التقليدي، مضافاً إليه القدرات العسكرية النووية، لأن هدف إيران للسلاح النووي يقوم على ردع أي تدخل غربي على العموم، وأميركي خاصة في أي صراع في منطقة الخليج العربي بما يُحقق هيمنة إيرانية مطلقة مما يؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة (نويز، 2007، ص: 77-78).

ولا شك بأن هذا الخلل قد أوقع خللاً في علاقات القوى الإقليمية إلى دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى دعم التماسك الجماعي، في مسعى منه لتجنب دول المجلس مخاطر التفرق، عبر العمل على دعم علاقة الترابط فيما بين الأمن وعوامل التكامل الأخرى ليصبح التكامل الاقتصادي، والأمن القومي هدفين يُعزز كل منهما الآخر، إدراكاً بأن القوى العسكرية وحدها يصعب أن تكون ضماناً لتوفير الأمن الدائم لكل دولة، من دل الخليج منفردة (عفيفي، 2012).

ولتعريف الاستقرار الإقليمي لا بد من التعرف على الأزمات وإدارة الصراع، فقد واجهت البشرية أزمات لم تكن في الحسبان وتصّدت لها بكل قدراتها وإمكانياتها، وربما لم تتهيأ لها الظروف للتصّدي لها بالشكل اللائق، نظراً لعدم وجود الإمكانيات المتاحة، وصاحب تلك الأزمات ظهور تبعات لها لم يسعف الإعداد أو التخطيط للحدّ من انتشارها ومواجهتها، مما ترك الأثر السلبي وفقدان الأمن للمجتمعات وبالتالي انعدام الاستقرار، ولوضع استراتيجيات واضحة لإدارة الأزمات، ي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ُبنى على ذلك وجود أجهزة أمنية قوية تساعد على وضع خطط مستقبلية لتفادي أي طارئ أو تجاوز أي فترة حرجة أو غير مستقرة لحماية البلد، وقد تأتي الأزمة الأمنية عند انتشار ما يمكن حدوثه من تغيّرات في البيئة المُولّدة لها بمعنى أصّح (بيئة تكون بؤرة للفساد وانتشار الإرهاب والتطرّف الديني)، ولتوضيح أطر النظرة المستقبلية الجادة والملموسة في اتخاذ قرار الأمن والاستقرار الإقليمي، كان المنتدى الأخير الذي عُقد في العاصمة أبوظبي (منتدى التعاون من أجل الأمن) والذي جاء في أنسب توقيت، لأن مكافحة الإرهاب التي كانت من ضمن أجندة المنتدى الذي أكد على ضرورة التعاون في القضاء عليه، والعمل على الحدّ من انتشار الإرهاب إلكترونياً ومواجهة التحديات وهو دور توجيهي في الأمن الإلكتروني، فمع تصاعد الاتجاهات المختلفة للتيارات الفكرية وحركات الإرهاب المتنوعة كان لِزاماً ظهور ما يتطلّب الجهد المُضاعف لمواجهة أخطار ذلك كله. فالأزمة الآن في مرحلة حرجة قد لا نستطيع التصّدي لها إذا ما بلغت الذروة، فأقصى مراحل الأزمات هي مرحلة النضج وعندما تتعّدى مراحل الميلاد والنمو، وللحدّ من نضجها والبدء في انحسار وإنهاء وجودها، فتكون في آخر مراحلها وهي الاختفاء، حينذاك علينا السعي لتحديد مراحل نشأتها.

وكان الباحث قد عرَّف الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط إجرائياً بأنه: الحالة الجيوسياسية التي تركتها العلاقات الدولية على المنطقة نتيجة للحكم الاستبدادي الذي كان سائداً في بعض دول المنطقة، وأدت إلى اندلاع الثورات العربية، مخلفة ورائها أزمات بدأت في عام 2011، ولم تنته حتى اليوم، بل وأجج الصراع فيها تدخل دول الجوار، وبعض الدول الإقليمية والدولية

المطلب الثاني ركائز الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط

يتمتع الشرق الأوسط بموقع استراتيجي مهم جداً نظراً لكونه ملتقى لثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، إضافة إلى أن هذه المنطقة تعتبر مهد حضارات العالم عبر التاريخ، لذلك أصبحت تحتل أهمية حيوية على مستوى العالم، خاصة بعد اكتشاف النفط الذي أدى إلى زيادة حالة الصراع ورغبة الدول للسيطرة عليه والتحكم به، ولا سيما أن هذه المنطقة تحتوي على أكثر من ثلثي احتياطي نفط العالم؛ فنظراً لذلك تحولت منطقة الشرق الوسط بكل اتجاهاتها إلى ساحة صراع مكشوفة، بل مختبر لطرح المشاريع والتحالفات العسكرية، والاقتصادية، والأمنية، والسياسية بالشكل الذي يُلائم الخيارات والاستراتيجيات الكونية للقوى الكبرى، التي تبنت كل منها تصورات وأهداف وأفكار خاصة تهدف إلى تطويق المنطقة واحتوائها نظراً للعديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الأهمية التي تتمتع بها هذه المنطقة سواء من الناحية الجغرافية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، وحتى الثقافية (العلي، 2017، ص: 98-101). ويُقصد بركائز الاستقرار في الشرق الأوسط بالتوازنات الإقليمية بين دول المنطقة، والتحالفات الاستراتيجية للدول المعنية، إضافة إلى علاقات التعاون أو التوتر بين دول هذه المنطقة، وبناءً على ذلك سيتم معالجة هذه المواضيع الثلاث من خلال ثلاثة فروع.

الفرع الأول التوازنات الإقليمية بين دول المنطقة

يُعدُّ موضوع التوازنات الإقليمية من أهم المواضيع للباحثين في العلوم السياسية، خاصة وأن النظام الدولي الحالي يمر بمرحلة التحولات الدولية، إضافة إلى اعتماده على توازنات أخرى ذات طابع محلي يتأثر بها وتتأثر به، وهي ما يُطلق عليه التوازن الإقليمي، وهو نوع من أنواع التوازنات المكونة داخل أطر جغرافية محددة بحيث تجمع عدداً من الدول الناشئ بينها علاقات سمتها الرئيسة الصراع على بسط النفوذ على منطقة جغرافية محددة (العنزي، 2009، ص: 1)، ويُمثل التوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط أمر استراتيجي مهم حيث تُشكل الدائرة التوازنية في السياسية الدولية، كما إنها تُحدد وضع وشكل العلاقات الدولية بين القوى الفاعلة، فالتوازن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط يمر بمرحلة مفصلية، حيث وصل الصراع الدولي في المنطقة إلى أوج مراحله، لذلك تقتضي الضرورة التوقف على مستقبل التوازن الدولي في الشرق الأوسط نظراً لما له من أهمية وانعكاسات استراتيجية على المنطقة وخارجها بالإضافة إلى أنه يُحدد شكل دينامية العلاقات الدولية بين القوى الفاعلة العالمية منها والإقليمية(العلي، 2017، ص: 318).

وبناءً على ما تقدم سنناقش باختصار مخلات التوازن الحالي في الشرق الأوسط الحالي، ومن ثم نتطرق بلمحة سريعة عن التوازنات المستقبلية المتوقعة للشرق الأوسط القادم.

أولاً: مخلات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط الحالي:

1- احتلال العراق وخروجه من معادلة التوازن الاستراتيجي: مثل احتلال العراق نقطة مفصلية في تاريخ معادلة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، فقد أزاحت الولايات المتحدة بهذا الاحتلال قطب محورياً هاماً في المنطقة؛ مما أدى إلى تزاحم القوى الإقليمية على المنطقة لملء الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار العراق، وليس هناك أدنى شك في أن أحد أهداف الولايات المتحدة من وراء غزو العراق واحتلالها هو تغيير بنية هيكل توازن القوى في المنطقة من خلال تدمير القدرات العسكرية للعراق لصالح دولة إسرائيل، بل وترجيح كفتها على حساب الدول العربية المحيطة بها(السيد، 2014، ص: 254).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- صعود المدّ الإيراني في المنطقة: يرجع هذا الدور إلى ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول لسببين أساسيين الأول هو الجغرافيا وطبيعة التطورات الجيوبوليتيكية التي انبثقت عن أزمت العراق في عام 2003، والتي جعلت من إيران المحور الرئيس لشؤون الأمن السياسي في المنطقة، حيث لعبت دوراً هاماً يتعلق بالأحداث العراقية من خلال المساعدة في إزاحة طالبان، ومن خلال الدعم الاستخباراتي في العراق وأفغانستان وعن طريق توفير المعلومات الأمنية للقوات الأميركية، إضافة إلى دعم قوات تحالف الشمال الأفغانية (الزهدي، 2013، ص: 160) وقد لعبت إيران دوراً محورياً في الإطاحة بطالبان، وبعد سقوط طالبان تعاونت إيران مع المجتمع الدول في عقد مؤتمر بون، وما تبعه من أحداث معروفة ولعل أهم مساعدة قدمتها للمجتمع الدولي هي إغلاق طرق تسرب المقاتلين وانتقالهم من خلال أراضيها، ومع تفشي الأزمة العراقية أصبحت أهمية إيران الجيوبوليتيكية كمحور ديناميكي للأمن القومي أكثر وضوحاً حيث أعطاها طول الحدود مع العراق موقعاً استراتيجياً فريداً فيما يتعلق بالأزمة العراقية(العلي، 2017، 191)، ويرى الباحث بأنه رغم توقعات المحللين السياسيين بفشلها لأن تكون ذات دور محوري في المنطقة إلا أننا نراها اليوم قوة فاعلة في الشرق الأوسط، وخير دليل على ذلك دورها البارز في اليمن وسوريا.

3- الصعود التركي في الشرق الأوسط: على ما يبدو فإن تركيا تسعى لأن تكون لاعباً محورياً إقليمياً في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق تشكيل قوة توازن في مواجهة المد الإيراني وربما كانت نموذج لاستراتيجية أميركية جديدة تراهن على لاعبين محليين بدلاً من التورط العسكري المباشر في قضايا المنطقة الساخنة (العلي، 2017، ص: 193).

4- التراجع الأميركي في المنطقة: لما كانت منطقة الشرق الأوسط هي إحدى ساحات التنافس الرئيسة بين قوى المحافظة وقوى التغيير في النظام الدولي، وتحديداً بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وروسيا وحلفائها من جهة أخرى (العلي، 2017، ص: 197-199)، ومع ذلك يرى الباحث أن الشرق الأوسط على الأقل في عهد الرئيس السابق أوباما صار أقل أهمية نسبياً للولايات المتحدة مما كان عليه سابقاً، أنها أخذت تركز على أمن النفط فقط، كما رسمت للعرب عدواً جديداً هو إيران لإبعاد النظر عن العدو الرئيس للعرب إسرائيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مستقبل التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط:

1- سيناريو انحلال التوازن الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ونشوء الفوضى الإقليمية: تنطلق هذه الفرضية من فكرة مفادها أن منطقة الشرق الأوسط تتجه نحو انحلال التوازن الدولي والإقليمي فيها مما ينعكس على الأوضاع الإقليمية والتي سوف تؤدي إلى نشوب فوض إقليمية تعصف بالمنطقة، خاصة وأن كل المؤشرات لا تزال تدل على استمرار انزلاق المنطقة في صراع وحروب دائمة (العلي، 2017، 318).

2- سيناريو ضبط حالة التوازن في المنطقة من خلال قوة إقليمية مسيطرة: ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها أن حالة التوازن الدولي والإقليمي في المنطقة سيتم ضبطها من خلال نشوء قوة إقليمية مسيطرة تفرض إرادتها على القوى الأخرى وخصوصاً الإقليمية منها (العلي، 2017، ص: 322).

3- سيناريو ضبط حالة التوازن الإقليمية في المنطقة من خلال قوة عالمية مسيطرة: ينطلق هذا الاعتقاد من فرضية مفادها أن ضبط حالة التوازن في الشرق الأوسط سوف يتم من خلال قوة عالمية مسيطرة تستطيع ضبط حركة التوازن الدولي والإقليمي من خلال ممارسة وظيفة ضبط إيقاع القوة للأطراف الفاعلة في المنطقة (العلي، 2017، ص: 325).

4- سيناريو ضبط حالة التوازن في المنطقة من خلال نشوء تحالف قوى المنطقة: ينطلق هذا السيناريو من فرضية تتوقع ضبط التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط من خلال نشوء تحلف قوى في المنطقة تفع على عاتقه ضبط حركة التوازن ومنع الانزلاق إلى حالة اللا توازن والصراع، فيما يُشير سناريو آخر إلى إمكانية ضبط التوازن من خلال نشوء تحالفين إقليميين (العلي، 2017، ص: 328).

5- ضبط حالة التوازن من خلال قيام شبه توازن جزئي: وينطلق هذا السيناريو من فرضية أن يقوم توازن جزئي بين القوى الفاعلة في المنطقة فتتجه نحو القوى المتصارعة محاولة إيجاد شبه توازن جزئي ولكن هذا يعني في النهاية دخول الشرق الأوسط في حالة من شبه التوازن الإقليمي (العلي، 2017، ص: 333).

الفرع الثاني التحالفات الاستراتيجية للدول المعنية

تُعاني منطقة الشرق الأوسط في الزمن المعاصر العديد من الصراعات والنزاعات خاصة وأن المنطقة تُعاني من انعدام توازن استراتيجي حقيقي، حيث تسود حالة من اللا توازن بين الأقطاب الإقليمية، فقد انجرت هذه الأقطاب إلى الاصطدام الاستراتيجي فيما بينهما، فجاول القطب القوي التوسع على حساب الآخرين والحفاظ على مكانته،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما حاول القطب الأضعف أن يُزحزح مكانة القطب الأقوى إقليمياً؛ نظراً ذلك يُلاحظ المتابع لشؤون المنطقة حالة واضحة من انعدام التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط؛ ناتج عن سببين رئيسين، يتمثل الأول في اضمحلال قوة العراق بعد الاحتلال الأميركي عام 2003، والسبب الثاني تقهقر الوجود الأميركي في المنطقة، الذي كان يُمثل عامل توازن وردع استراتيجيين فيها، ومن خلال ملاحظة خريطة الصراعات الإقليمية في المنطقة، التي بدأت بشكل غير علني في العراق ثم سوريا ولبنان وأخيراً اليمن، يُلاحظ ظهور عدة محاور للصراع، الأول تُمثله إيران وحلفاؤها الإقليميون والدوليون، والثاني تُمثله السعودية وحلفاؤها الإقليميون والدوليون، كما تدخل تركيا دائرة الصراع لصالح الإسلام السياسي، وهي أكثر تقارباً مع السعودية في بعض ملفات المنطقة، كالملف اليمني بتكتيك غير مباشر(العلي، 2017، ص: 107-108).

أولاً: المحور الإيراني السوري مع القوى الشيعية في منطقة الشرق الأوسط: يمثل هذا المحور الذي يتكون من إيران وسوريا والأحزاب الشيعية محوراً هاماً جداً في صناعة الأحداث في المنطقة، ويضم هذا المحور الدول التي تعارض السياسة الأميركية، إضافة لذلك يضم أحزاباً وجماعات غير منظمة مثل بعض القوى الشيعية، حيث يظهر الطابع المصلحي على هذا التحالف؛ فمن أجل ترسيخ قوى هذا التحالف تستخدم إيران الأحزاب الشيعية لمد نفوذها في بعض المناطق من إقليم الخليج وشرق المتوسط، وفي الحقيقة فإن الدور الإيراني في المنطقة لم يقتصر فقط على التأثير السياسي، وإنما امتد ليشمل أبعاداً جيوبوليتية، واستراتيجية إضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية، ويُعتبر الدور الإيراني وتأثيره في الشرق الأوسط نتاجاً طبيعياً لسياسة إيران الخارجية، والتي يعترف العديد من المحللين والمهتمين، والمتابعين بغموضها وصعوبة فهمها(هنتر، 2001، ص: 31).

ثانياً: محور دول مجلس التعاون وبعض الدول العربية: تم تشكيل هذا التحالف نتيجة لسيطرة الحوثيين على مقاليد الدولة اليمنية، ويضم هذا التحالف إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأردن، ومصر، وقد تم استحداث هذا المحور نظراً للتوقعات بتهديد إمداد النفط في المنطقة عبر باب المندب، والذي يعني سيطرة إيران على منفذ استراتيجي وعالمي يتحكم بتدفق نفط الخليج، ويُعتبر هذا التحالف نقلة استراتيجية ممتازة في ميزان القوى لصالح القوى الخليجية وعلى رأسها السعودية تجاه إيران التي لا زالت تحاول السيطرة على المنطقة، ورغم ذلك لا زالت المؤشرات تدل على أن منطقة الشرق الأوسط قادمة خلال السنوات القادمة على تغيرات جذرية في التحالفات، فعلى ما يبدو أن تحالفات ما بعد الربيع العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ربما كانت قاسية على شعوب المنطقة؛ حيث تُشير الدلائل إلى تراجع دور الدولة الوطنية مقابل انتشار الجماعات المسلحة، والتي تشهد زخماً كبيراً في إطار مواجهة الدولة الوطنية العنيفة، والتي ربما صاحبها مرحلة من الفوضى الأمنية وهو ما تعيشه دول الربيع الآن، وبالتالي ستحاول بعض دول المنطقة الاتجاه نحو إنشاء تحالفات وتكتلات أمنية تهدف من ورائها إعطائها زخما استراتيجياً في تفاعلاتها في الشرق الأوسط(العلي، 2017، ص: 117- 122).

ثالثاً: المحور التركي القطري وتيارات الإخوان المسلمين: لهذا المحور نقطة جوهرية تتعلق بالصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فهو يضم في جنباته القوى الإسلامية التي اتسع فضاؤها نتيجة الأزمات التي عصفت بالمنطقة، فسيطرت على مقاليد السياسة في مصر لفترة، ولكنها لاتزال حتى اليوم تسيطر على أجزاء من ليبيا، وأجزاء من سوريا والعراق، الأمر الذي اعتبره البعض تهديداً للأنظمة التقليدية في الخليج العربي، ونتيجة للإطاحة بالإخوان المسلمين في مصر فقد تصاعدت حدة الصراع لتشمل ليبيا وسورية، كما لا تزال قطر داعمة للإخوان من جهة، وعضو في تحالف الحزم في اليمن، والذي يجمع هذه القوى هو المصالح والهاجس الأمني من التهديد الإيراني(العلي، 2017، ص: 122)، ويقوم هذان الحليفان اليوم نحو إعادة العلاقات على أسس أكثر إيجابية، فلا قطر ولا تركيا تهتمان كثيراً للمشاركة في حرب إقليمية باردة بين السعودية وإيران، رغم أن الوعي في هذا المحور بأن التنافس السعودي الإيراني على سوريا يكتسب عواقب وخيمة عند الحديث عن سياسة إقليمية محورها تنظيم الإخوان المسلمين، سعى الطرفان جاهدين إلى فرضها في جميع أنحاء المنطقة، ولكن الطموحات الإقليمية من أجل التغيير قد ذهبت أراج الرياح وفشل معها مشروع الإخوان المسلمين(عبد الحي، 2014، ص: 39).

ورغم محاولات قطر وتركيا كسب الأصدقاء في جميع أنحاء المنطقة مع تأمين حدود آمنة ومحاولة وضع أقدام راسخة في جميع أنحاء المنطقة؛ لكن اتضح أنه من المؤكد استحالة المحافظة على التوازن في الصراع بين تكوين صداقات واسعة وتدخل شامل في منطقة الشرق الأوسط التي مزقتها الأزمات؛ مما حدا بتركيا الآن إلى العودة إلى المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية الخالية من المشاكل ولا شك بأنها ستحاول إصلاح علاقاتها مع الجوار، فيما يتوقع أن تتراجع قطر إلى حجمها الطبيعي معتمدة على أطراف إقليمية متنوعة لاستعادة صورة الدولة المسالمة وغير المنحازة كالتي كانت عليها سابقاً(أحمد، 2014، ص:32).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: المحور التركي الخليجي: يُعتبر هذا المحور نقطة المواجهة الثانية في وجه التمدد الإيراني في المنطقة، فتركيا رغم خلافاتها الاستراتيجية مع الإمارات والسعودية إلا أنها تؤيد توجهات هذه القوى للصد النفوذ الإيراني في المنطقة، ولكن بأسلوب لوجستي واستخباراتي ودبلوماسي لا يُمكن أن يصل إلى مرحلة المواجهة المباشرة، ومثال ذلك تؤيد تركيا عمليات عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن، ولكنها بذات الوقت ترفض الاصطدام المباشر بإيران لاعتبارات استراتيجية واقتصادية (عبد الحي، 2014، ص: 89)، ولعل من أهم المشتركات الاستراتيجية لتركيا ودول الخليج ملف الأزمة السورية حيث يُخشى أن تؤدي الخلافات التي تعصف بالمنطقة وتحديداً بين الدول الخليجية وتركيا من جهة أخرى، إلى التأثير على ملفات مهمة يُمكن أن يؤدي ضعف التنسيق البيني فيهما إلى تراجع كبير خاصة في ملف الأزمة السورية، فرغم أن التنسيق السعودي التركي وصل إلى أعلى مستوياته عندما وصلت الأزمة السورية إلى عامها الخامس حيث نجحا في دعم الحركات المسلحة مادياً ومعنوياً، والانطلاق به في المحافل الدولية وانتزاع اعتراف المجتمع الدولي به كممثل شرعي، ومع ذلك يبقى هذا الملف المعقد محوراً هاماً لعلاقات الكتلتين بكثير من بلدان الشرق الأوسط لا سيما العراق وإيران اللتان لا تربطهما علاقات جيدة مع تركيا ودول الخليج(العلي، 2017، ص: 131).

الفرع الثالث علاقات التعاون أو التوتر بين دول هذه المنطقة

تُمثل العلاقات السعودية الإيرانية خير مثال للتعاون ثم التوتر بين علاقات هذين الدولتين، حيث ارتفعت وتيرة التوتر في علاقة السعودية بإيران في أعقاب قيام القضاء السعودي بإعدام الشيخ نمر النمر الذي هو من أتباع المذهب الشيعي في 2016/1/2، فقام متظاهرون في إيران بحرق سفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد دون تدخل أجهزة الأمن الإيرانية (البدور، 2016، ص: 117). فيما اتسمت العلاقات الإيرانية الخليجية بجملة من التباينات في الرؤى الاستراتيجية للقضايا الخلافية في المنطقة رغم الروابط المشتركة التاريخية والجغرافية بين الجانبين، كما دفعت عدة عوامل بهذه العلاقات نحو التوتر ومثلت عقبات لتطور العلاقات الإيرانية الخليجية رغم التقارب الاقتصادي وكان من أهمها التوظيف الديني لإيران من خلال التواجد الشيعي في المنطقة بهدف الفتنة والتقسيم وتحقيق مطامع طهران وسعيها للتوغل في المنطقة واستهدافها لأمن الخليج بحوب تقودها بالوكالة في كل من العراق وسوريا واليمن(الحمامصي، 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما وصلت العلاقات السورية الإيرانية إلى أن يُطلق عليها الحلف السوري الإيراني وذلك من قبل سياسيين ومحللين وصحافيين عرب وأجانب، حتى أصبح هذا التحالف هو الحلف المواجه لحلف المعتدلين العرب (مصر والسعودية)، خاصة وأن النظام الإيراني يتطلع إلى دور إقليمي فعال يُحاول الهيمنة على المنطقة، حيث اقام طبقاً لهذا الأساس شبكة من القوى الداعمة له في بلدان المنطقة المحيطة به عربية وأجنبية، بعد أن تعافى اقتصادياً وعادة له قوته العسكري، كما انتزع بعد الاحتلال الأميركي لأفغانستان دوراً فيها معتمداً على أسس طائفية، كما فرض هيمنته على القوى الرئيسية المؤثرة في العراق بعد الغزو الأميركي؛ فأضحى حكام العراق الرئيسيون من أنصاره، فضلاً عن علاقته المتينة جداً بحزب الله اللبناني، وبحركة حماس الفلسطينية، وبهذا اتضحت سياسة إيران في المنطقة خاصة بعد أن اعتبرت أن سوريا هي خط الدفاع الأمامي لإيران لأن سقوط سوريا يعني مقدمة لسقوط الدور الإيراني في المنطقة، كما إن أمن إيران يتعزز بالسيطرة على سوريا، ولعل هذا ما يُفسر تمسك إيران بالورقة السورية بشدة(قيسون، 2017، ص:6).

أما فيما يتعلق بالعلاقات اليمنية السعودية فإن المتتبع لهذه العلاقات يُلاحظ أن السعودية عندما تكون مطمئنة إلى أن النظام الحاكم في اليمن لا يُناصبها العداء تتعاون معه وتدعمه بشتى الوسائل وخير دلي على ذلك علاقتها مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح التي امتدت لأثر من ثلاثين سنة، ويدرك أن فشل نظام صالح لم يكن سبب مؤامرات المملكة على اليمن، بل بسبب مؤامرات أركان النظام نفسه على بعضهم وصولاً إلى ما أصبحت عليه اليمن اليوم (البخيتي، 2017).

المبحث الثاني العلاقات الإيرانية السعودية

رغم أن العلاقات السعودية الإيرانية تعود في تاريخها إلى الربع الثاني من القرن العشرين، وبالتحديد في عام 1928 عندما اعترفت كلا الدولتين بالأخرى، ومنذ أواخر خمسينات القرن الماضي اهتمت الدولتان بتنمية العلاقات الاقتصادية بينهما، وقد استمرت العلاقات على هذا المنوال حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران وقيام الجمهورية الإسلامية، والتي قامت على التطرف منذ الساعة الأولى لنشأتها (البياتي، 2015، ص:13)، ومن هذه النقطة أصبح يختلط ما هو سياسي بما هو ديني عند الحديث عن العلاقات السعودية الإيرانية بعد قيام الثورة الإسلامية بهويتها الشيعية الاثني عشرية، وخطابها الناقد بحدة للأنظمة الملكية في بدايات الثمانينات، وقد وصلت الخلافات بين الدولتين إلى ذروتها على خلفية تباين الآراء والاتجاهات حول ما يجري في اليمن، وسوريا" (عبد الحليم، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم أن السعودية وإيران فاعلان رئيسان في الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما تلك المندلعة في سوريا واليمن، مع اختلاف الجهات التي يدعمها كل طرف، لذلك يُخشى أن ينعكس التوتر المتصاعد بين البلدين على القضايا الإقليمية الحيوية في ظل حالة صراع الأدوار بين الرياض وطهران (عبد الله، 2016، ص:2). وفي مطلع عام 2016 وصلت هذه العلاقات إلى القطيعة بين البلدين إثر إعدام السعودية للداعية نمر النمر بتاريخ 2016/1/2 ، وعلى إثر هذا الحدث اقتحم محتجون السفارة السعودية وقنصليتها في مشهد دون أن تدخل الأجهزة الأمنية في إيران، فأعلن عندها الملك سلمان قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، كما سحبت سفيرها من هناك وذلك في 2016/1/3، (البدور، 2016، ص: 117)، وقد كانت هذه العلاقة تمر في مرحلة قاتمة نظراً لتدخل السعودية في اليمن للإطاحة بالحوثيين الذين دعمتهم لإيران للانقلاب على الرئيس الشرعي، والاستيلاء على الحكم، وبناءً على ما تقدم سيتم تقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب بحيث يتحدث المطلب الأول عن طبيعة النظام السياسي في إيران والسعودية، فيما يتحدث المطلب الثاني عن محددات العلاقات السعودية الإيرانية، أما المطلب الثالث فسوف يتحدث عن عوامل التجاذب والاستقطاب في العلاقات السعودية الإيرانية.

المطلب الأول طبيعة النظام السياسي في إيران والسعودية

عرّف البعض السياسة الخارجية بشكل مبسط بانها علاقة دولة ما بالدول الأخرى، ويتم وضعها بهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة، فيما عرَّفها آخرون بأنها:" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البرامج البديلة المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"(المنصور، 1419هـ، ص: 174)، ويأتي بعدها دور الدبلوماسية لتنفيذ برامج الحكومة في مجال السياسة الخارجية، وتطبيقه بشكل منهجي ويومي، إما بواسطة المفاوضات، أو المداولات على أقل تقدير (الغادري، 1418هـ، ص:5). وبناءً على ذلك سيتم مناقشة موضوع هذا المطلب في فرعين بحيث يتحدث عن طبيعة النظام السياسي السعودي، فيما يتحدث الفرع الثاني عن طبيعة النظام السياسي الإيراني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الأول طبيعة النظام السياسي السعودي

سيتم في هذا الفرع مناقشة ميزات السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، وثوابت هذه السياسة.

أولاً: ميزات السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية: تتميز طبيعة السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، بالهدوء، وضبط النفس، والاستقلالية، وفي ذلك شيء من التفصيل:

1- الهدوء: تعتمد المملكة العربية السعودية على الهدوء في سياساتها الخارجية، وعلاقاتها الدولية، حيث تُصرح عن موقفها دون رد الفعل في حالة تعرضها أو تعرض مصالحها للأذى، بل تسعى إلى دفع هذا الأذى عن طريق الحوار الهادئ والطرق الدبلوماسية، حيث ترى هذه السياسة أن الإعلان عن المواقف بلا روية ربما انحرف بالسياسة الخارجية عن أغراضها وجعلها خاضعة لعوامل ربما لا تخدم مصالحها الوطنية (اليحيى، 2009، ص: 102).

2- ضبط النفس: تقوم سياسة المملكة العربية السعودية على ضبط النفس، فلا يستفزها أي سياسة معادية لها، وقد شهد لها العالم موقفها تجاه الاستفزازات الإيرانية، والعراقية، حيث لم تُخرجها هذه الاستفزازات عن الحكمة والتعقل، مما يجعلها من السياسات التي تتحلى بضبط النفس (اليحيى، 2009، ص: 103).

3- الاستقلالية: من الناحية النظرية لا تقبل السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية أن تُفرض عليها أية ضغوط، فهي تستطيع ممارسة دورها ونشاطها السياسي، والاقتصادي، والإعلامي الخارجي بقدر من الحرية دون الخضوع لأي من عوامل ومؤثرات الصراع والتنافس لأن قراراتها ثابتة ومستمدة من تعاليم العقيدة الإسلامية العادلة، كما إن المملكة دولة ذات سيادة كما نصت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم فهي ليست تابعة لأحد، وليست في موقف ضعف من الناحية السياسية، أو الاقتصادية؛ لذلك فهي تتصرف من واقع مصلحتها الوطنية، وماراه يعود بالخير عليها وعلى الأقطار العربية والإسلامية(لمحات من ثوابت السياسة السعودية، 1995، ص: 86-90). ويرى الباحث أن الواقع العملي لهذه السياسة مغاير للناحية النظرية، حيث تكشف الأحداث الجارية خضوع هذه السياسة للسياسة الأميركية بشكل ملحوظ، خاصة خلال الأشهر الماضية.

ثانياً: ثوابت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية: تضع المملكة في سياستها الخارجية عدداً من الثوابت والأهداف وعلاقتها بالدول الأخرى، والتي تتمثل بالأبعاد التالية: البعد الوطني، والبعد العربي-الإسلامي، البعد الخليجي، والبعد الدولي، إضافة إلى البعد الإنساني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- البعد الوطني: تُعتبر السياسة الخارجية امتداد طبيعي للسياسة الداخلية للدولة، لذلك ينعكس متانة النسيج الوطني بشكل إيجابي على قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية بقوة وثقة، واعتماداً على هذه الثقة فقد أولت المملكة الساحة الداخلية أهمية كبيرة في شتى الميادين، فكفلت للمواطن السعودي الرفاهية، والعيش الكريم، إضافة إلى أنها كفلت له الأمن والعدل، كما اهتمت بحماية الأماكن المقدسة، عدا عن أنها حافظت على سيادة واستقلال الدولة، إضافة إلى إكسابها قوة رادعة تستطيع من خلالها المحافظة على مواردها الطبيعية، وعلى منجزاتها الحضارية(الجديع، 1419هـ، ص:23).

2- البعد العربي الإسلامي: أدركت المملكة أهمية العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي، فسعت في البداية مع ست دول عربية مستقلة لوضع آلية لتنظيم العلاقات العربية، فكان إنشاء جامعة الدول العربية، والتوقيع على ميثاقها في عام 1945م، إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية تعتمد في دائرتها العربية على العديد من المبادئ والأسس ومنها: الالتزام بحتمية الترابط بين العروبة والإسلام كونها مهد الإسلام، ومنبع العروبة، وكذلك ضرورة المحافظة على التضامن العربي، إضافة إلى الواقعية وخاصة البعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، كما تلتزم السياسة السعودية بالالتزام بمبدأ الأخوة العربية، من خلال تقديم الدعم والمساعدة بجميع أشكالها للعديد من الدول العربية(اليحيى، 2009، ص: 104).

3- البعد الخليجي: تولي المملكة العربية السعودية بحكم الموقع الجغرافي منطقة الخليج العربي أهمية خاصة، فهي تمثل معلماً استراتيجياً هاماً بالنسبة لمزاياها الاقتصادية، والسياسية، والمنية، إضافة على لما يجمعها مع تلك الدول من تكتل سياس واقتصادي هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان ذلك واضحاً أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، وأثناء الغزو العراقي لدولة الكويت، حيث نادت المملكة العربية السعودية بسياسة الحوار والتعقل بدلاً عن القوة في حل المشاكل التي تظهر على الساحة الخليجية (جديع، 1419هـ، ص: 24-25).

4- البعد الدولي: حرصت وتحرص المملكة العربية السعودية على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى، والتي تربطها بالمملكة علاقات المصالح التي جاءت انعكاساً لدورها المحوري في العالمين العربي والإسلامي، حيث سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك على صعيد المجتمع الدولي، كما تحاول التفاعل مع مراكز القوى، والتأثير في السياسة الدولية واضعة بعين الاعتبار كل ما يترتب على هذه السياسة من تبعات ومسؤوليات، (اليحيى، 2009، ص: 104).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- البعد الإنساني: تقوم المملكة بتقديم المساعدات الاقتصادية من واقع تطبيقها للشريعة الإسلامية التي تحث على التكافل والتعاون الإنساني.

الفرع الثاني طبيعة النظام السياسي الإيراني

منذ بداية التاريخ ارتبطت الحياة السياسية الإيرانية، برجال الدين، وقد أخذت هذه العلاقة أساسها من الدولة الأشكانية التي تم تأسيسها في عام (249 ق.م)، حيث كان لهذه الدولة مجلس حكماء هو عبارة عن مجلس لعلماء الدين مهمته مراقبة وإعطاء الاستشارات في قضايا الدولة، أما في مرحلة الدولة الساسانية، والتي كانت تدين بالديانة الزردشتية (شريعتي، 2007، ص: 58-59)، كانت أهم قرارات الدولة تتم بعد موافقة مجستان، والذي يعني مجلس المجوس، أما التحول الأكبر فقد كان في عام 1501م، وهو تاريخ إعلان الشاه إسماعيل الصفوي تشيعه وتحويل البلاد إلى التشيع؛ ففي هذه الفترة برز العديد من رجال الدين الشيعة، الذين كان لهم دور كبير في الحكم الصفوي، وعلاقته بالدولة العثمانية، ولكن التأثير الأبرز لهؤلاء كان خلال فترة حكم الشاه عاس الكبير (1625م) والذي لقب نفسه بكلب عتبة علي، مما انعكس على العلاقات الصفوية العثمانية، حيث تميزت الفترة الممتدة من أوائل القرن السادس عشر ميلادي حتى نهاية الدولة الصفوية في (1723م) بالعديد من الحروب بين الدولتين، وكان غطاؤها الإيراني التشيع ضد العثمانيين(اللباد، 2007، ص: 41)، وقد أرست المؤسسة الدينية الشيعية دعائمها وأركانها في عهد الدولة الصفوية، مخترقة الثقافة المجتمعية عبر عدد من الأساطير التي كذبها البحث التاريخي التأصيلي، حتى غدت الدولة الإيرانية الصفوية حصن الشيعة السياسي والديني في العالم، ومصدراً لنشر هذا المذهب والتبشير به(شريعتي، 2007، ص: 123-125)، ومرّ التاريخ؛ ليجد الشيعة في جمهوريتهم الجديدة المتنفس التاريخي الذي طالما عملوا من أجله، ألا وهو الوجود السياسي المشروع، من خلال المادة (12) من الدستور الإيراني، والتي تنص على أنه:" الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الاثني عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير"(عبد الله، 2012، ص: 11).

ويُمكن القول بأن إيران تتمتع بأهمية استراتيجية وحيوية، وهذه الأهمية تزداد بالنسبة للتطورات الإقليمية والدولية، فقد كانت إيران قبل الثورة منفذاً للسياسة الأميركية للمنطقة، وكانت السياسة الإيرانية في تلك الفترة موجهة نحو حماية المصالح الغربية والأميركية على وجه التحديد، سواءً منها الاقتصادية، أو السياسية، أو الأمنية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن بعد عام 1979 تغيرت سياسات هذه الدولة تغييراً جذرياً، على المستويين الداخلي، والخارجي، حيث انتقلت من مرحلة الدفاع عن المصالح الغربية إلى دولة تتبع سياسة إسلامية مستقلة بعيدة عن المحاور والتحالفات، كما طرحت أفكاراً جديدة ذات خصوصية وتوجهات مغايرة لما ظل سائداً في البيئة الإقليمية والدولية لفترة طويلة، وبذلك تعتبر هذه الثورة نقطة انتقال وتحول جديدة في نظرة إيران إلى علاقاتها الخارجية، فاتجهت نحو بلورة سياسة خارجية تُمثل ردة فعل قوية على السياسة الخارجية التي اتبعها الشاه، وبدأت بإلغاء الدور الذي وضعه الشاه لإيران بهدف حماية المصالح الغربية، إن جميع التحولات السابقة أوحت بأن إيران تمضي وبشكل تدريجي نحو دولة تشارك في تشكيل بنية منطقتها والجوار الإقليمي، وهذا ما يُمكن تلمسه فعلاً من توجه السياسة الإيرانية في محيطها الإقليمي(حجاب، 2012، ص:1).

المطلب الثاني محددات العلاقات السعودية الإيرانية

لا تتحدد ولا تتغير السياسات الخارجية بفعل الصدفة، وإنما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها البعض، واعتماداً على الوحدة الدولية محل التحليل، وتنقسم هذه المتغيرات أو المحددات إلى عدة متغيرات أساسية (سليم، 1998، ص: 173)، وعلى اعتبار أن العلاقات السعودية الإيرانية ترتبط بمحددات خارجية وداخلية، لذلك سيتم معالجة موضوع هذا المطلب في فرعين بحيث يتحدث الفرع الأول عن المحددات الداخلية، فيما يتحدث الفرع الثاني عن المحددات الخارجية.

الفرع الأولالمحددات الداخلية

وتتكون المحددات الداخلية من محددات سياسية، ومحددات استراتيجية وأمنية، وسنتناول هذا الموضوع في الفقرتين التاليتين:

أولاً: المحددات السياسية:

تتكون هذه المحددات من مجموعة الدوافع والخصائص للقائد السياسي، أو القادة السياسيين من الذين يضعون السياسة الخارجية، والتي يظهر تأثيرها في السياسة بشكل مباشر (سليم، 1998، ص: 173)، وهذه المتغيرات هي التالية في المملكة العربية السعودية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- دور القيادة الحاكمة:

ينحصر نظام الحكم في المملكة العربية السعودية في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود، وأبناء الأبناء (عبد الحميد، 2006، ص: 38)، وهو نظام ملكي وراثي مغلق، فالسعودية مملكة إسلامية محافظة يحكمها ملك يستمد سلطته من ولاء عائلة آل سعود الكبيرة والمتماسكة، إضافة إلى ولاء مجموعة من علماء الدين، ويستند الأساس الدستوري للحكم على الشريعة الإسلامية.

2- أعضاء الأسرة الحاكمة:

تعتبر العائلة المالكة الأكثر تقارباً في القيادة السياسية، حيث يتم اختيار الملك من العائلة المالكة، والتي يستطيع الأعضاء رفيعو الشأن التأثير في هذا الاختيار، وتحديد الملك في بعض الأحيان، الذي عليه تقع مسؤولية صنع القرار في المجالات السياسية، ونظراً لحجم هذه العائلة المؤلفة من (7000) أمير تقريباً، فإن الدور الذي تؤديه كما لو أنه حزب سياسي، يخدم ذلك كونهم منخرطين في العمل المجالات العسكرية، والأمنية، والاقتصادية (تيبلوك، 2007، ص: 47).

3- علماء الدين:

يعتمد النظام السعودي على القاعدة الدينية على اعتبار أنه كيان عملي ينبثق صموده من قوة سلطة النفط، والعمل في الصعيدين الداخلي والخارجي (الرشيد، 2009، ص: 94)، ويعتمد على علماء الدين لبسط نفوذه، ويباشر هؤلاء عملية صنع القرار برئاستهم لبعض الوزارات، والهيئات السياسية، كوزارة العدل، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (سند وآخرون، 1996، ص: 223).

4- التكنوقراط:

هؤلاء هم أصحاب الخبرة والكفاءة في العديد من قطاعات الدولة ومؤسساتها، وهم من أصحاب الشأن الرفيع الذين اكتسبوا حق المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال تأديتهم لعملهم بإخلاص، حيث كان لنصائحهم وقدراتهم العلمية ما جعلهم يُمثلون جماعة ذات تأثير على الوزارات الاقتصادية والمالية (تيبلوك، 2007، ص:49).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- المثقفون وأساتذة الجامعات:

ينحصر دور هؤلاء في تشكيل التوجه العام للمجتمع، بما يُفيد أجهزة الدولة، وتدعيم خططها، وغالباً ما تستعين الدولة بالكثير منهم للعمل كمستشارين في بعض الأجهزة الحكومية (عبد الزهرة، 2005، ص: 59).

6- رجال الأعمال:

لهؤلاء دور يتعلق بالسياسة الاقتصادية، والصناعية، والتجارية، ونظراً للتطور الكبير في تلك المجالات فقد أبدت الحكومة اهتماماً كبيراً برجال الأعمال كي يساهموا في تطوير هذه القطاعات سواءً أكانت تجارية أو صناعية (السلمي، 2003، ص:5).

7- رجال الصحافة والإعلام:

يساند هؤلاء السياسات الحكومية على المستويين الداخلي، والخارجي، كما تسهم أجهزة الإعلام في تشكيل التوجه العام وتوفر قنوات اتصال بين المواطنين وصانعي القرار، لذلك يُمكن رؤية تأثير الإعلام من خلال توجه السياسة الخارجية، ويكون ذلك واضحاً في عملية التغذية الراجعة التي تستعملها جميع الأنظمة بغض النظر عن توجهاتها وسياساتها (السلمي، 2003، ص: 5).

وهذه المتغيرات هي التالية في إيران: أما في إيران فإن النظام السياسي هو نظام جمهوري تشكل بعد الإطاحة بالحكم الملكي في عام 1979، وهناك داخل النظام العديد من مؤسسات الحكم، وهي مؤسسة المرشد القائد، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، ومجلس الخبراء، والمجلس الأعلى للأمن القومي، ومجمع تشخيص مصلحة النظام:

1- مؤسسة المرشد:

يُعتبر الولي الفقيه، أو المرشد الأعلى في النظام الإيراني أعلى من السلطات الثلاث، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، إضافة إلى أنه أعلى من السلطات العسكرية، حيث تتضمن المادة (57) من الدستور الإيراني على سبيل المثال:" السلطات الثلاث في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتُمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، وذلك وفقاً للدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض"، كما تُحدد المواد (109-110) من ذات الدستور شروط ومهام القائد أو الولي الفقيه (التسخيري، 2005، ص: 363)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما إنه يلعب دوراً جوهرياً في عملية صنع القرار في إيران بسبب التطوير الذي أدخله الخميني على ولاية الفقيه، حيث عقد للمرشد صلاحيات البت في الشأنين الديني، والسياسي داخل النظام، إضافة إلى أن الولي الفقيه يرتبط بشبكة من العلاقات والمصالح بالتفاعلات مع أهم المراكز في النظام الإيراني، ولا بد من الإشارة إلى أنه يتم النظر إلى المرشد باعتباره يسمو فوق كل الخلافات السياسية، والمتغيرات الأيديولوجية(مسعد، 2001، ص: 180).

2- السلطة التنفيذية:

تتكون هذه السلطة والتي هي أعلى سلطة في البلاد بعد الولي الفقيه، من رئيس الجمهورية، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، وله سلطة تعيين الوزراء وعزلهم، بعد موافقة مجلس الشورى، وينتخب الرئيس انتخاباً مباشراً من الشعب لمدة أربع سنوات ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين، ويُمكن معرفة مهام عمله وشروطه من خلال المواد (113-133) من الدستور الإيراني (التسخيري، 2005، ص: 403-423).

أما حول رئيس الوزراء فإن رئيس الدولة يحل محله حسب المادة (133) من الدستور الإيراني، وقد تم إلغاء هذا المنصب بعد التعديل الدستوري في عام 1989، وأصبح يُسند إلى رئيس الدولة الإشراف على الوزراء، والتنسيق بين قرارات الوزراء، ومجلس الوزراء، وتحديد السياسة العامة لعمل الدولة، بالتشاور مع الوزراء، إضافة إلى تنفيذ القوانين (البياتي، 2015، ص: 25).

3- السلطة التشريعية:

تنقسم هذه السلطة إلى مجلسين هما مجلس الشورى الإسلامي، ومجلس صيانة الدستور، ويتكون مجلس الشورى الإسلامي من (270) عضواً ويشمل التمثيل مناطق إيران جميعها بنسبة (150/1 ألف نسمة)، وهو أحد المصادر الرسمية لاتخاذ القرار بشأن السياسة الخارجية لإيران (البسيوني، 2006، ص: 206)، أما مجلس صيانة الدستور فمهمته التأكد من مطابقة القرارات التي تصدر عن مجلس الشورى للأحكام الإسلامية، وللدستور، وخاصة المواد(91-99) في الفصل السادس من الدستور، ويتكون هذا المجلس من (12) عضواً يختار الولي الفقيه ستة منهم من مختلف الاختصاصات القضائية (مسعد، 2001، ص: 117).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- السلطة القضائية:

هي سلطة مستقلة مهمتها الدفاع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، ويقع على عاتقها مسؤولية إحقاق العدالة في المجتمع طبقاً للمادة (156) من الدستور الإيراني (التسخيري، 2005، ص: 443).

5- مجلس الخبراء:

يتكون هذا المجلس من (84) عضواً ومدته ثماني سنوات، يتولى هذا المجلس مسؤولية اختيار الولي الفقيه، وتعديل، أو إلغاء بعض مواد الدستور (البسيوني، 2006، ص: 216).

6- المجلس الأعلى للأمن القومي:

يتألف هذا المجلس من رؤساء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية، والقضائية، ورئيس هيئة الأركان بالقوات المسلحة، ومسؤول التخطيط والميزانية، ووزراء الداخلية، والخارجية، والمخابرات، وهدف هذا المجلس تأمين المصالح الوطنية العليا للبلاد، حيث يُعتبر أحد أركان البلاد المهمة في صنع السياسة الخارجية لإيران (مسعد، 2001، ص: 129).

7- مجلس تشخيص مصلحة النظام:

يتم تشكيل هذا المجلس بأمر من الولي الفقيه، حيث يُقوِّم عمل مجلس صيانة الدستور، ومجلس الشورى، وتقريب وجهات النظر بينهما في المسائل الخلافية بينهما، ويقوم الولي الفقيه بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجلس الذي يرأسه هاشمي رافسنجاني ويتم تشكيله طبقاً للمادة (102) من الدستور الإيراني (التسخيري، 205، ص: 409).

ثانياً: المحددات الاستراتيجية والأمنية:

لعل أهم القضايا الخلافية بين الدولتين هي قضية أمن الخليج العربي، حيث يرى كل من الطرفين أن وجهة نظره هي الأصح، والأصلح للتطبيق في مجال أمنها الداخلي بشكل خاص، وأمن الخليج العربي بشكل عام، وفيما يلي سيتم التعرف على وجهات نظر كل من الطرفين:

الرؤية السعودية لموضوع الأمن:

يُعتبر أمن الخليج العربي من أحد العوامل الأساسية للأمن الوطني السعودي، خاصة السواحل السعودية على الخليج تُمثل حوالي 8% من أطوال الحدود السعودية، وتنبع أهمية هذه السواحل من كونها المصدر الرئيس للنفط السعودي (سليم، 1998، ص: 36).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى مثل الموقع الاستراتيجي للسعودية، وحفظ توازن القوى الإقليمية في المنطقة، وكذلك الطبيعة الدينية والمؤسسية للنظام السياسي السعودي، حيث تتمثل الرؤيا السعودية في تقليص القوة العسكرية، وترويض الدور الإيراني في الخليج العربي إضافة إلى تطوير وبناء قوة ردعية عربية إقليمية خليجية (البياتي، 2015، ص: 40).

الرؤية الإيرانية للأمن:

يسود العلاقات بين الدول توازن القوى وتوازن المصالح، لذلك يُلاحظ أن إيران ليس من مصلحتها تحقيق الاستقرار الإقليمي طبقاً للتوازنات القائمة، فهي تريد نوعاً آخر من الاستقرار الذي يضمن لها دوراً ووضعاً معيناً (هلال، 2009، ص: 7)، وتتضمن الرؤية الإيرانية الجمع بين مفهومي الأمن والاستراتيجية ذات الأبعاد العسكرية لأمنها القومي، وهذا يتضمن أبعاداً اقتصادية، وثقافية بما يُقارب رؤية دول مجلس التعاون ومنها السعودية التي تولي اهتماماً كبيراً للبعد العسكري، أما إيران فلا زالت تحرص على تطوير قراتها العسكرية المسلحة التقليدية وغير التقليدية من أجل الحصول على نظام ردع فاعل ضد أي تهديدات محتملة، حيث عملت إيران ومنذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية على أن تولي المؤسسة العسكرية قدراً كبيراً من الاهتمام لزيادة الترسانة العسكرية إضافة إلى امتلاكها لبرنامج نووي، والذي مهمته الأساسية منح إيران قدراً كبيراً من الهيمنة والسيطرة على الخليج العربي(البياتي، 2015، ص: 45).

الفرع الثاني المحددات الخارجية

هي المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية، والتي تأتي من خارج نطاق ممارستها لسلطتها (سليم، 1998، ص: 138)، ومن هذه المحددات العلاقات الإقليمية والدولية وبناءً على ذلك سيتم التحدث عن العلاقات الإقليمية والدولية لكل من السعودية وإيران في فقرتين:

أولاً: العلاقات الإقليمية والدولية للسعودية:

1- العلاقات الأميركية السعودية: بعد اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية وزيادة الأهمية الاستراتيجية للسعودية أصبحت العلاقات الأميركية السعودية طبقاً لإحدى الباحثات السعوديات تقوم على ثالوث النفط، والموقع الجغرافي، والدين، وقد أثبت هذا الثالوث أنه الثابت والدائم، وكل شيء غيره قابل للمناقشة بين الطرفين (عبد الشافي، 2016، ص:5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- العلاقات التركية السعودية: بعد أن كانت أولوية السعودية منقسمة بين معالجة ملف الإخوان والتصدي للتوسع الإيراني، يبدو أن الرياض قد حسمت أولويتها وقررت وضع مجابهة التوسع الإيراني على رأس القائمة، إضافة إلى ذلك، فإن المؤشرات السياسية الداخلية في تركيا تقود إلى الاعتقاد بارتفاع فرص بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة لفترة طويلة نسبيًّا. كما أن هنالك مؤشرات على إدراك تركيا بأن المحور الإقليمي الذي انتظمت فيه مع قطر وجماعة الإخوان المسلمين يقوم باستهلاك طاقاتها، كما طاقات السعودية لصالح إيران؛ فلا شك بأن هذا شجّع على بروز محاولات جادة لإيجاد حلول وسط، والتقاء الطرفين في منتصف الطريق، خصوصًا فيما يتعلق بملفَّي الربيع العربي، وتوسع نفوذ إيران (المرزوقي، 2015). كما تُمثل تركيا بالنسبة لصانع القرار السعودي في الزمن الحالي رهاناً معقولاً للتعاون على حلحلة الأزمات العربية، ووقف التغول الإيراني في المنطقة على الصعيد الإقليمي (جبريل وآخرون، 2015، ص:29).

3- العلاقات العراقية السعودية: يُلاحظ المراقب للأحداث المعاصرة أن هناك تقارب عراقي سعودي أصبح واضحاً في الزمن المعاصر، ويبدو هذا التقارب جلياً من مسار محاربة الإرهاب على المستوى الثنائي، خاصة حين أعربت الرياض عن قلقها بشأن تواجد عدد من الميليشيات العراقية المسلحة التي لا تخفي ارتباطها بإيران في المنطقة الحدودية بين العراق والسعودية، حيث اعتبرت الرياض هذه الميليشيات تنظيمات إرهابية تهدد الأمن القومي السعودي، ورغم ذلك تؤكد الرياض بأنها تقف مسافة واحدة من كافة القوى والأحزاب السياسية العراقية، كما تسعى الرياض للاستثمار السياسي في العراق في هذا التوقيت الإقليمي بهدف حجز موقعًا لها في ترتيبات مرحلة ما بعد هزيمة داعش بما لا يترك العراق كساحة خالصة للنفوذ الإيراني مجددًا، حتى وإن كان هذا الموقع يأتي من باب الاستثمار الاقتصادي وإعادة الإعمار، أي على أقل تقدير من الضروري أن يكون هناك تواجدًا عربيًّا يعيد رسم علاقات العراق مع عمقه العربي في المرحلة القادمة، بما يمثله هذا التواجد من أهمية في رسم خرائط النفوذ الإقليمي المستقبلية، وبما يوازن النفوذ الإيراني السياسي المتأصل وجوده في العراق(أحمد، 2017).

ثانياً: العلاقات الإقليمية والدولية لإيران:

1- العلاقات الأميركية الإيرانية: نتيجة لتراجع الدور الأميركي في منطقة الشرق الأوسط خاصة في عهد أوباما أصبح لإيران مقعد هام في الشؤون الإقليمية للمنطقة، وتزامناً مع الاتفاق النووي العالمي مع إيران في صيف عام 2015، والتدخل الروسي الناشط في الإقليم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- أصبحت إيران لاعباً فاعلاً في بعض بلدان الإقليم ابتداءً بالعراق مروراً بسوريا ولبنان وليس انتهاءً باليمن، ومن ناحية أخرى فإنه ليس سراً بأن أول مسؤول من الشرق الأوسط، وربما من خارج إطار الأميركتين، التقى برئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب، هو بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، والأخير لم يعد موقفه وحكومته من طهران سرًا، بل قد سرب عددًا من المعلومات لشريك آخر هو موسكو أنه لا ينظر بعين الرضا لوجود (ثقيل) لإيران في سوريا، لا بأس من وجود مؤقت ولكن ليس ثقيلا، ومن جهة أخرى فليس هناك أدنى شك بأن دونالد ترامب يرغب في إرضاء إسرائيل للعديد من الأسباب، كثير منها داخلي أميركي؛ فالموقف المعادي له ولرئاسته من جانب الإعلام الأميركي، وهو أيضا شعبي، يمكن ضبط بعضه في نظره، بالتقارب أكثر مع تل أبيب، بجانب إرضاء الحزام المسيحي الواسع المتشدد، والذي يرى أن وجود إسرائيل هو تحقيق لنبوءة الكتاب المقدس، الاحتمال مما تقدم أن تدخل العلاقة الأميركية الإيرانية في منعطف مختلف عما كان عليه خلال السنوات الماضية في العهدين الأميركيين الجمهوري والديمقراطي، من مهادنة وخطب ود، وفي بعض الأوقات تعاون، إلى عداء صريح(الرميحي، 2017).

3- العلاقات الروسية الإيرانية: يجمع موسكو وطهران تاريخ معقد من العلاقات والتفاعلات التي تراوحت بين التعاون وعدم الثقة، ففي الحقبة السوفيتية وأثناء الحرب الباردة وقعت طهران مع السوفييت العديد من صفقات الأسلحة التي وصلت قيمتها إلى 5.1 مليار دولار وكان حزب توده الإيراني يحصل على دعم مطلق من المعسكر الشرقي وكذلك عملت موسكو على دعم الثورة الإسلامية في إيران باعتبارها ضربة قاصمة للنفوذ الأمريكي في إيران، وعلى الرغم من الدعم الروسي الكبير للمشروع النووي الإيراني حتى تسعينيات القرن الماضي إلا أنه سرعان ما اعتبرت الولايات المتحدة أن التقارب الإيراني الروسي تهديداً لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط حيث أن امتلاك إيران لسلاح نووي يعد إخلالاً بمبدأ توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم وقعت روسيا مع الولايات المتحدة اتفاق غور-تشيرنوميردين وهو الاتفاق السري الذي وقعه كل من رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين ونائب الرئيس الأمريكي آل غور في1995 والذي يلزم روسيا بإنهاء جميع أشكال التعاون مع إيران بحلول العام 1999 مقابل تبادل الخبرات والتعاون مع الجانب الأمريكي فيما يتعلق بتكنولوجيا الدفاع بل وأوقفت روسيا دعمها ومساندتها للمشروع النووي الإيراني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تماماً عام 2000 قبل أن تحل محلها شركة سيمنز الألمانية، ومنذ وصول بوتين للسلطة في روسيا فقد عمل مستشاريه والكرملين على التأكيد على أن إيران هي حليف استراتيجي لروسيا في المنطقة خاصة لكونها أكبر الزبائن في مجال صفقات الأسلحة(فرج، 2016).

4- العلاقات التركية الإيرانية: تعود العلاقات التركية-الإيرانية إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، والتي كانت تتميز بالتوتر والحروب بين الفرس والعثمانيين واستمرت هكذا حتى تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923، حيث أصبحت العلاقة هادئة وجيدة. وقد جذبت الإصلاحات التركية التي قام بها أتاتورك فيما يتعلق بنهجه للعلمانية وإتباعه الحداثة الغربية انتباه الشاه الإيراني رضا بهلوي وجعلته يحاول القيام بمثل تلك الإصلاحات في بلاده. وبعد الثورة الإيرانية انقطعت فجأة تلك العلاقات واتسمت بالجمود، إلى أن جاء الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 والذي حسن علاقة البلدين من جديد من أجل المصالح المشتركة، فكانت إيران تعتبر تركيا جسر الاتصال مع الغرب وكانت تركيا تعتبر إيران الممر الآمن لوسط وجنوب آسيا. لكن رغم هذا الهدوء الظاهر، ظلت العلاقة بين تركيا وإيران تتميز بالتنافس والتوتر الشديدين، حيت تعتبر إيران تركيا عميلة للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة وأنها جندي لحلف شمال الأطلسي خاصة بعد موافقتها على إنشاء الدرع الصاروخي ببلدة كوراجيك بولاية ملاطيا التركية الحدودية مع إيران، والذي تعتبره هذه الأخيرة تهديدا مباشرا لها بل وتواطؤا مع المخطط الغربي للقضاء عليها (الموسوعة الجزائرية، 2015).

المطلب الثالث عوامل التجاذب والتنافر في العلاقة السعودية الإيرانية

كما تم ذكره سابقاً فإن العلاقات العربية السعودية الإيرانية قد بدأت منذ عام 1928، ورغم ذلك لم تكن العلاقات في أحسن أحوالها بين البلدين، فالتغيرات السياسية الإقليمية على سبيل المثال كانت تؤثر على تلك العلاقات قبل قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، ولعل الدور الذي لعبته إيران في تعويض النفط العرب لا سيما النفط السعودي عندما قرر العرب معاقبة الغرب على دعم إسرائيل ما هو إلا مثال على حالة التوتر المتقطعة التي كانت تمر فيها العلاقات لبن البلدين.

وفيما يتعلق بالتجاذبات بين البلدين هناك أربعة ملفات كبرى تتفرع منها جملة من القضايا العامة، وأول هذه الملفات الهامة هو الملف الديني المذهبي، أما الملف الثاني فهو متعلق بالمنافسة على القيادة والصدارة في العالم الإسلامي، أما الملف الثالث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهو يتعلق بالعلاقة مع الغرب وتحديداً مع الولايات المتحدة الأميركية، وأخيراً ملف النفط ضمن منظمة الأوبك، والمقصود بذلك سياسات التسعير، وكميات الإنتاج، ولا شك بأن هذا الملف يرتبط بطبيعة التورات المتعلقة بالملفات الثلاثة السابقة، وعادة عند أي حدوث أي توتر بين البلدين حول أحد الملفات فسرعان ما يُلقي بظلاله على ملف النفط[1].

يُضاف إلى ما سبق العديد من التطورات التي تخرج عن إطار الملفات السابقة، ولعل أهمها البرنامج النووي الإيراني الي يُعتبر من أهم هذه التطورات، فإيران لا تنظر إلى الموقف السعودي من برنامجها النووي إلا أنه صدى للموقف الأميركي، بينما ترى السعودية، أن القلق من البرنامج النووي مشروع، وأن الأفضل أن يكون هناك تعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولاش ك بأن هذا التباين في الرؤى بين البلدين غير قابل للتراجع ولاسيما في تطورات الربيع العربي، يُضاف إلى كل ما تقدم أن كلاً من الدولتين تختلف قراءته للوضع العربي الجديد فبينما رحبت إيران بالتغيير في مصر، لم تكن السعودية متحمسة لهذا التغيير في البداية على الأقل، وكان هناك رؤية إيرانية واضحة لما يحدث في سورية، حيث تعتبر الحكومة الإيرانية ما يحدث من حراك سياسي في سورية ما هو إلا مؤامرة ترتبط بموقع سوريا كدولة مقاومة، وعلى هذا الأساس فإن من لا يدعم النظام السوري وسياسته يُعتبر بالنسبة لإيران يتماهى مع نظرية المؤامرة[2].

ويتجاوز الاشتباك السياسي بين إيران والسعودية منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط إلى أفغانستان، فلدى السعودية علاقات قوية مع الباكستان، وبعض القيادات القبلية الأفغانية، التي ترى في السعودية الدولة الأولى في العالم الإسلامي، حيث توجد مكة والمدينة، ومثل هذا الاعتبار يجعل الرياض في موقف يصعب أن تنافسها عليه طهران.

ومن يُراقب التحركات السياسية لوزير الخارجية السعودية يُلاحظ أن السعودية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام السياسات الإيرانية في المنطقة العربية، وخاصة في سوريا واليمن والعراق، لذلك يُلاحظ أن السعودية قد اتبعت منهجين تجاه تعاظم النفوذ الإيراني الأول

---

[1] – الزويري، محجوب(2012)، **العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص: 3،

[2] – الزويري، محجوب(2012)، **العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة**، مرجع سابق، ص: 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

داخل المنطقة، ويتمثل في محاولة إنهاء سياسة الباب المغلق مع حماس، ولعل اتفاق مكة للمصالحة بين حماس وفتح كان مثالاً واضحاً عن ذلك، وهذا يعني إعادة حماس إلى بعدها العربي، وإلى دائرتها الذهبية بالتحديد، كما امتد الأمر بالسعودية إلى فتح باب الحوار مع سوريا، ومحاولة القيام بجهود مصالحة، محاولة التأثير على التقارب الإيراني السوري.

أما المنهج الثاني الذي اتبعته السعودية فقد ركز على فتح الأبواب على إقامة علاقات مع حلفاء إيران خارج المنطقة، ولا سيما روسيا، والصين [3].

[3] – الزويري، محجوب(2012)، **العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة**، مرجع سابق، ص: 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

طبيعة السياسة الخارجية للسعودية وإيران خلال فترة الدراسة

مع أحداث الحادي عشر من أيلول(2001) بدا أن هناك أجندة إقليمية ودولية جديدة ومختلفة، فحاولت بعض الدول ومنها دول منطقة الخليج العربي وخاصة السعودية التكيف معها عبر أولوية الأمن ومكافحة الإرهاب وتقديمهما على الإصلاح السياسي، وقد تلاقى كل ذلك مع جهود إقليمية معينة جاءت من الحدود الشرقية للوطن العربي(ايران) حملت مبدأ تصدير الثورة، بل قامت هذه الثورة بإنشاء أجهزة تابعة لها من أجل تنفيذ هذا التوجه ضمن منطقة جغرافية عدتها منطقة نفوذ إيراني لها في العالم العربي، وكانت لهذه الأجهزة آليات وأدوات برز فيها دور حزب الله اللبناني الذي لم يترك مجالا في الأواسط الشيعية إلا وكانت له يد فيها سواء في اليمن أو العراق او بقية دول الخليج العربي من أجل بناء نظام سياسي جديد تضمن فيه إيران نفوذا قويا يصل إلى حد السيطرة بعد أن أصبحت بوابة رئيسة من بوابات النفوذ في المشرق العربي(نوار،2008، ص: 27).

وبناءً على ذلك سيتم معالجة موضوع هذا الفصل في ثلاثة مباحث بحيث يتحدث الأول عن السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة السورية واليمنية، فيما يتحدث المبحث الثاني عن الموقف الإيراني من الأزمتين السورية واليمنية، أما المبحث الثالث فسوف يتحدث عن العلاقة السعودية الإيرانية وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي في المنطقة العربية

المبحث الأول السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة السورية واليمنية

سيتم معالجة موضوع هذا المبحث في مطلبين بحيث يتحدث المطلب الأول عن السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة السورية، فيما يتحدث المطلب الثاني عن السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة اليمنية.

المطلب الأول السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة السورية

تشهد سورية منذ شهر آذار 2011 واحد من أخطر التحديات في تاريخها الحديث المتمثل في أزمة اجتماعية سياسية عميقة تصاعدت لتصل إلى نزاع داخلي مسلح، وقد كشفت هذه الأزمة عن تعقيد العوامل الداخلية فيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على المستويين الداخلي والخارجي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أخذ الصراع أبعاداً متعددة أدت إلى مشهد غير مسبوق من العنف ترافق مع تدخل قوى خارجية في دعم أطراف النزاع، وتلعب العديد من القوى الإقليمية والدولية دوراً كبيراً في تأجيج هذا الصراع، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأميركية، التي أظهرت أنها مع الجيش الحر المعتدل دون أن تدعمه بالسلاح، ومن يُراقب الأحداث يُلاحظ أنها أوكلت مهمة ما لروسيا ليتم تنفيذها في سورية، وهدف الولايات المتحدة من ذلك تحقيق مشروعها الشرق الأوسط الجديد، وقد اتخذت السعودية منذ مطلع عام 2015مواقف أكثر جسارة تجاه النزاع السوري خشية تحقيق نظام الرئيس بشار الأسد مكاسب مستفيدا من دعم خصمه الإقليمي إيران والتدخل العسكري الروسي، بحسب دبلوماسيين ومحللين، فقد استضافت الرياض في أواخر 2015 مؤتمرا لأطياف سياسية وعسكرية سورية معارضة، صدرت في ختامه رؤية موحدة لمفاوضات محتملة مع النظام، تشترط رحيل الرئيس بشار الأسد مع بدء المرحلة الانتقالية. وبعد أيام من ذلك، أعلنت الرياض تشكيل تحالف عسكري إسلامي من 34 دولة بهدف "محاربة الإرهاب"، في خطوة تلاها نقل وسائل إعلام عن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن دولا عدة خصوصا خليجية، تجري "مشاورات" حول إرسال قوات خاصة إلى سوريا. ويقول دبلوماسي دولي رفض الكشف عن اسمه، إن الاستراتيجية السعودية الراهنة "مرتبطة بإيران" الخصم اللدود للمملكة والمنافس لها على نفوذ إقليمي يمتد من اليمن حتى لبنان (جريدة العرب، 2015، ص:6).

وبينما تتناحر روسيا، وأمريكا ساعية لحماية أمنها القومي أو تحقيق مصالح لها في سوريا؛ بدأت تركيا المهددة بإقامة دولة كردية على حدودها تقصف العمق السوري في إعزاز الحلبية منعًا لتقدم القوات الكردية وسيطرتها على المدينة، بينما تتمسك إيران حليفة بشار الأسد به لحماية محور المقاومة والممانعة، فيما تقف السعودية تجاه النظام السوري وتدعم الثوار وتقدمهم لمنع إيران من مدّ نفوذها إلى سوريا من جهة ومن جهة أخرى لمحاربة داعش الذي يهددها وبدأ يُقلق مضجعها، ويبقى السوريون الذين يتحملون عبء كل هؤلاء في عدم حل الأزمة ويعانون من التهجير والقصف الروسي الممنهج وتقدم قوات النظام مدعومة بإيران إلى مناطق سيطرة المعارضة، والتهديد الذي يكتنف الجغرافية السورية من "التقسيم" فضلًا عن سيطرة داعش على أرض شاسعة من سوريا(قومان، 2016).

ومؤخراً حرصت السياسة الخارجية السعودية بشكل عام على تحقيق هدف رئيسي هو تعزيز الاستقرار الإقليمي وتحييد أثر الأزمات الإقليمية على المصالح العليا للأمتين العربية والإسلامية قدر الإمكان، من خلال شراكة إقليمية ودولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا تهدف إلى المواجهة والتدخل في الشؤون الداخلية للغير بقدر ما تهدف إلى تحقيق قدر من التراتبية والاستمرارية في العلاقات الإقليمية، والسعي إلى إيجاد حلول للأزمات القائمة بالطرق السلمية، لكن دينامية الأحداث في المنطقة تحتم بين الفينة والأخرى قدراً من المرونة والبراغماتية في السياسة الخارجية لدول المنطقة، وهذا يسري على السياسة الخارجية السعودية، وهو ما تم بالفعل بعد اندلاع الثورات العربية، وما أحدثته من تغيّر في المشهد السياسي الإقليمي، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى تغير في مواقف القوى الدولية وسياستها تجاه قضايا المنطقة وأزماتها وأنماط التحالف القائمة، خصوصاً السياسة الخارجية «الرخوة» التي تبنّتها الإدارة الأميركية في عهد الرئيس باراك أوباما.

في حين كانت الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية السعودية تتمحور حول تعزيز التضامن بين الدول العربية، خصوصاً من خلال الدائرة الخليجية وبالتنسيق الفاعل مع مصر، وقد حققت هذه المعادلة في العقدين الأخيرين قدراً من الفعالية في الحفاظ على استقرار الأوضاع الإقليمية وتبديد مصادر الخطورة في ما يتعلق بالملفات والقضايا الرئيسية في المنطقة، إلا أن الثورات العربية خلقت بيئة إقليمية مضطربة من خلال إسقاط أنظمة حليفة وحدوث ارتباك وضبابية في المشهد السياسي الإقليمي، صاحبه تغيّر في الموقف الأميركي من تطور الأحداث بعد الثورات ومحاولة التأثير في مخرجاتها بشكل لا يتوافق بالضرورة مع رؤية دول المنطقة، كما أن تزايد فعالية الدور الروسي أخيراً، مدفوعاً بالانكفاء الاختياري الذي لحق بالسياسة الأميركية في الأزمات الإقليمية، كان له أثره في ما يتعلق بخلط الأوراق الإقليمية والتأثير في مسار الأحداث، خصوصاً الأزمة السورية؛ ولتطويق أثر الثورات العربية على الاستقرار الإقليمي، تبنّت السعودية سياسة خارجية قائمة على ركيزتين: السيطرة على الضرر والتأثير في الحدث، حيث حاولت تحييد أثر الثورات العربية على الأمن الوطني السعودي والاستقرار في المنطقة بشكل عام(الهباس، 2017).

المطلب الثاني السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة اليمنية

من المعروف عن اليمن أنها بلد الانقسامات، والصراعات نظراً لثقافة المجتمع اليمني القتالية، فهي ثقافة تُمجد القتال والحرب، ومن أوضح مؤشراتها وجود السلاح وانتشاره، وكذلك سعي الكثير من اليمنيين لامتلاك السلاح، حيث يمتلك الشعب اليمني خمسين مليون قطعة سلاح، أي بمدل أربعة قطع سلاح للفرد الواحد (مكي وآخرون، 2010، ص: 568).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولما كانت الدولة اليمنية بعيدة كل البعد عن الديموقراطية، كما إنها لم تكن أي وسائل أو خطط مرضية للجميع، حيث كانت سياسة علي عبد الله صالح اللعب على التوازنات بين القبائل، والأحزاب، فقد سبق واستخدم التجمع اليمني للإصلاح في ضرب شريك الوحدة، الحزب الاشتراكي اليمني، كما استخدم الحركة الحوثية، والسلفيين، وتيار الصوفية في ضرب حزب الإصلاح، ونجح كذلك في شق الناصريين إلى ثلاثة أحزاب، والبعث إلى حزبين، كما قام باستنساخ مجلس وطني للمعارضة (الأحمدي، 2007، ص: 135)، لذلك كان يصف الرئيس السابق حكم اليمن بأنه يشبه الرقص على رؤوس الثعابين، وقد كانت بداية الأحداث الشعبية في عام 2011، حيث خرجت المظاهرات الشعبية مطالبة بالقضاء على الفساد، وتحسين الظروف المعيشية، والاقتصادية، ثم تطورت تلك التظاهرات التي كان اعتمادها الأول على الشباب لتصبح احتجاجات شعبية تُطالب بالحد من الفقر، والبطالة، وتحقيق الإصلاح السياسي عبر إجهاض سناريو التوريث (التميمي، 2014، ص: 357).

ومن الجدير بالذكر أن شرارة الحراك الشعبي اليمني اندلعت بتاريخ 2011/1/11، إلا أن القوى الثورية أجمعت على تسميتها ثورة 11 فبراير تيمنا باليوم الذي سقط فيه الرئيس حسني مبارك (الخضري، 2015).

وقد عُرف موقف السعودية بأنه رافض لكل الحركات العربية من البداية، حيث قادت محور الثورات المضادة، وظلت هي والإمارات تفعل ما بوسعها لإحباط هذه الحركات، ومع أن القيادة السعودية تعتبر اليمن أولوية في سياستها الخارجية، حيث لم تقبل بالنفوذ الأجنبي في اليمن على الإطلاق، وسابقاً حاول عبد الناصر تصدير الثورة إلى اليمن، ولكن السعوديين أحبطوا مساعيه، وفي هذه المرة أيضاً عندما استخدمت إيران استراتيجيتها في تصدير الثورة وجدت حزماً مماثلاً عند آل سعود وحلفائهم الرئيسيين (Mitreski.2015, p:7).

ويرجع الدور السعودي في اليمن إلى الزمن الماضي، حيث دعمت السعودية حكم أسرة (آل حميد الدين) و ساعدتهم في قمع انتفاضة 1948م وكذلك دعمت السعودية حكم (الإمام أحمد) من خلال الدعم المادي و العسكري ضد (ابن الوزير)، و ساعدتهم في قمع انتفاضة 1955م التي نشبت نتيجة الصراع بين الأسرة الحاكمة، حيث جرت محاولة لخلع الإمام أحمد إلا أن السعودية وطدت حكمه، وكان هذا الدعم بسبب رغبة السعودية في الحفاظ على اتفاقية الطائف بين البلدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث رأت أنه اذا سيطرت نخبة أخرى على الحكم في اليمن فهذا سيرهق آل سعود في وضع اتفاقيات و يغير السياسات، و مع انتهاء حكم (آل حميد الدين) و تنصيب (السلال) رئيساً لليمن عمدت السعودية لدعم الملكيين في مواجهة الجمهوريين و جمدت ممتلكات الحكومة اليمنية في البنوك السعودية 1962م ، وحدثت مواجهة بين الجانبين المصري و السعودي حيث دعمت مصر الجمهوريين عن طريق إرسال قوات عسكرية لليمن و نتيجة لاتفاق الخرطوم تم سحب القوات المصرية و تم التوصل للاتفاق بين الملكيين و الجمهوريين و تدخلت السعودية في تعيين المسؤولين و الوزراء في اليمن و قللت من اعتماد اليمن الشمالي على السوفييت في الحصول على الأسلحة و كان البديل هو الولايات المتحدة الأمريكية كما حاولت السعودية منع الوحدة اليمنية(الهاجري، 1988، ص: 12-30). نستنتج مما سبق أن السعودية لها تأثير كبير على الوضع اليمني، خاصة وأنها خاضت حرباً مع الحوثيين في عام 2009، ولكن اندلاع الثورة اليمنية في عام 2011م دعا الدول الخليجية لأن تقوم بمبادرة تتضمن تنازل الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن الحكم مقابل منحه حصانة ضد الملاحقة القضائية، فوافق عليها بعض عدة محاولات، حيث حلّ مكانه عبد ربه منصور هادي في عام 2012م، فظهرت الحركة الحوثية، و مع تزايد خطرها على اليمن ودعمها من قبل إيران، رأت السعودية أن هذه الحركة ربما شكلت تهديداً لها خاصة وأن اليمن تطل على مضيق باب المندب وتمر من خلاله ناقلات النفط، كما إن اليمن تُعتبر الحديقة الخلفية للسعودية ولطالما لعبت فيها أدوراً مهمة من أجل مصالحها من خلال عدة طرق منها التحكم في شيوخ القبائل اليمنية، و نتيجة لهذا الخطر بدأت (عاصفة الحزم) في آذار/مارس 2015م، حيث تم تشكيل قوات التحالف الداعم للشرعية اليمنية بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية و تُعتبر السعودية هي قائدة هذا التحالف الذى جاءً تلبيةً لدعوة هادي لحماية اليمن من الخطر الحوثي الإيراني(المذحجي، 2015، ص: 1-2).

وقد وضعت المملكة العربية السعودية هذه العاصفة تحت مظلة استعادة الشرعية الدستورية لحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي طلب سرعة التدخل ضد انقلاب الحوثيين وسيطرتهم على العاصمة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية؛ فشكلت المملكة تحالفاً بقيادتها، ضم عشر دول عربية هي دول مجلس التعاون الخليجي الست، إضافة لمصر والأردن والمغرب والسودان، فضلاً عن باكستان. وبدأت عمليات عاصفة الحزم يوم 2015/3/26 بعمليات جوية مكثفة على مواقع الحوثيين وحلفائهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني الموقف الإيراني من الأزمتين السورية واليمنية

سيتم معالجة هذا المبحث في مطلبين يتحدث الأول عن الموقف الإيراني من الأزمة السورية، فيما يتحدث المطلب الثاني عن الموقف الإيراني من الأزمة اليمنية.

المطلب الأول الموقف الإيراني من الأزمة السورية

يرى الباحث أن الأزمة اليمنية والأزمة السورية بدأت كغيرها من الاحتجاجات الشعبية بشكل عفوي، رغم افتقارها للركائز الفكرية، حيث تسابق الشباب العربي إلى الخروج إلى الساحات والميادين بطريقة عشوائية دون أي تخطيط، مما فتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي، الذي كان له الدور الكبير في إحداث انقلاب في الموازين وذلك برسم سياسات ومشاريع لتغيير ملامح المنطقة كل حسب هواه، ولم تكن الولايات المتحدة الأميركية إلا واحدة من هذه الدول التي دربت الشباب على استخدام وسائل وأدوات تؤثر في سير الحراكات العربية كالإعلام، ومنظمات المجتمع المدني والأقليات، كوسائل تدخل مؤثرة نتيجة التدخل الأميركي بداعي نشر الديموقراطية، وتجسد ذلك فيما تم تسميته لاحقاً ثورات الربيع العربي تيمناً بربيع براغ، وكان الهدف الحقيقي للتدخل الأميركي والأجنبي تجزئة المنطقة العربية إلى دويلات صغيرة، وإلغاء الهوية القومية العربية لهذه البلدان وصولاً إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير(عبد الله، 2014، ص: 52)، ثم تحولت هذه الأزمات إلى صراع على السلطة بعد عامها الأول، فتكونت دولاً فاشلة تعمها الفوضى الدموية، كما ساهم التدخل الإيراني وتدخل بعض الجهات العربية الأخرى إلى تحويل معظم الدول التي انطلقت فيها هذه الحراكات إلى دول فاشلة وحروب أهلية، وصراعات طائفية، ومناطقية، وقبلية (عطوان، 2015، ص: 11-12)، كما برزت صراعات غير مألوفة مثل الصراعات الطائفية على المحور الشيعي- السني، وتجلى ذلك بشكل واضح في العراق وسوريا، وبشكل أقل في اليمن؛ لذلك ساهمت هذه التدخلات في ظهور فاعلين جدد مؤثرين في البيئة السياسية، والأمنية المحلية، والإقليمية، نتيجة لتراجع قوة الدولة القطرية العربية، وبالتالي عدم قدرتها على ممارسة المهام المنوطة بها في البيئات المحلية، والإقليمية، والدولية، فظهر عدد من الفاعلين الذين أصبحوا بديلاً للدولة مثل حزب الله في لبنان، والإخوان المسلمين في مصر، والحوثيين في اليمن، فأصبحت الدولة لا تقوى على القيام بواجباتها، وأصبحت دولاً ضعيفة في مواجهة مجتمعات مدنية قوية(أبو زيد، 2013، ص: 88).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولما كانت إيران وروسيا أبرز الداعمين للنظام السوري، حيث ساندتاه بأشكال شتى لا سيما على المستوى العسكري، منذ اندلاع الاحتجاجات المناهضة له عام 2011، والتي تحولت إلى نزاع دام متشعب أودى بحياة مئات الآلاف من الأشخاص، يُضاف إلى ما سبق أن إن الأزمة السورية أصبحت بفضل الدور الإيراني فيها متداخلة مع أزمات ساخنة أخرى كالملف النووي الإيراني، والأزمة العراقية، والأزمة اليمنية، بحيث أصبح من الصعب الفصل بينهما لدرجة تدفع بالاعتقاد ان حل الأزمة السورية ربما يمهد السبل لإيجاد حلول لهذه الأزمات، وعلى اعتبار أن حزب الله اللبناني الموطن إيراني الانتماء كان له دور مؤثر وفاعل في الأمة السورية، سنتعرف في الأسطر القادمة على دور هذا الحزب في الأزمة السورية: نشأ حزب الله في لبنان بعد حصول الانقسام في حركة أمل الشيعية اللبنانية بسبب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام(1979)، التي تسببت بانقسام الحركة الى جناحين: أحدهما حركة أمل التي ترى أن المرجعية الدينية لابد أن تكون من داخل لبنان، فيما دعا الجناح الآخر الى اتخاذ الامام الخميني قائد الثورة الإيرانية المرجع الأعلى للشيعة في كل أنحاء العالم بما فيها لبنان، ثم تعزز الانقسام بين الجناحين عقب الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام(1982) من مؤيد للتفاوض مع إسرائيل تمثله حركة أمل وآخر يتمسك بخيار المقاومة فكان انشقاق بعض كوادر وقادة أمل مكونين حزب الله الذي اعتمد المقاومة خيارا استراتيجيا له في مواجهة إسرائيل، وقد ارتبط الحزب بإيران انطلاقا من ثوابت ومفردات فكرية وعقائدية(الدسوقي،2006، ص: 94).

ولقد جسد حزب الله التحالف السوري الإيراني لأنه أحد عناوين الصراع المباشر في شأن الإقليمي بين المحور الإيراني السوري من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل من جهة أخرى، ورغم ذلك فإن الجهود الأمريكية نجحت في استصدار قرارات أممية (قرار مجلس الأمن 1559لسنة 2004) (أنظر الملحق رقم 2نص القرار)، لنزع سلاح حزب الله والتخلص من قوته الضاربة في الجنوب اللبناني لهدفين رئيسيين، قام أولهما على اعتبارات تتعلق بإضعاف الحزب من الحسبة السياسية اللبنانية، وبالتالي إخراجه من دائرة معادلة الصراع الإقليمي، والثاني، تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل، وقد فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيقه بعد أن تمكن حزب الله من أسر جنديين إسرائيليين، مما أفضى لحدوث العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في(تموز 2006) (أبو رمان، 2007، ص: 85).

لذا، فإن حزب الله الذي نشأ في ظل حركة أمل الشيعية وأصبح حزبا سياسيا يشارك في الحياة السياسية اللبنانية بعد خروج القوات السورية من لبنان على أثر صدور القرار م(1559)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الثاني من أيلول(2004)، وهذا القرار يعد سابقة أميمة كونه يعالج قضايا سياسية داخلية في دولة عضو هيئة الأمم المتحدة لا تهدد السلم والأمن الدوليين حسب ما يفترض ميثاق الهيئة في القضايا التي يتطلب معالجتها من مجلس الأمن، كما أن القرار يدعو إلى نزع سلاح الميلشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

المطلب الثاني الموقف الإيراني من الأزمة اليمنية

لمعرفة الموقف الإيراني من الأزمة اليمنية لا بد من بناء هذا الموقف بالصراع الإيراني السعودي حول تقاسم النفوذ في الشرق الأوسط، وجدلية الارتباط بين تطور الموقف الإيراني بتطور الأحداث على الأرض في اليمن، ولا بد من الإشارة إلى انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني الغربي على مجمل الأوضاع في المنطقة، وقد بدأت إيران بمباركة الثورة اليمنية، يحدوها أملين الأول: التخلص من نظام حكم الرئيس علي عبد الله صالح الموالي للسعودية والمدعوم من الولايات المتحدة، وإمكانية تخلص اليمن من دور التابع التقليدي للسعودية، ثم تحول الموقف الإيراني إلى رفض محاولة احتواء الثورة اليمنية من خلال المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية التي طرحتها السعودية لإنقاذ حليفها الرئيس علي عبد الله صالح من مأزقه وإبقاء الوضع اليمني تحت سيطرتها، ومن الرفض تحول الموقف الإيراني إلى الدعم الذي منحته للحركات اليمنية الداخلية الداعية إلى فك الارتباط الروحي بين اليمن والسعودية، وقد اتضح الزخم الحقيقي لهذه الحركات مع فشل الحوار الوطني الذي استمر ثمانية أشهر بين مختلف القوى السياسية اليمنية التي تمحور خلافها حول قضيتين الأولى هي تقاسم السلطة بين الحكومة والجيش، والثانية إعادة هيكلية الدولة من أجل احتواء المشاعر الانفصالية في الجنوب التي أخذت تتنامى إلى درجة جعلت أبرز قيادات اليمن الجنوبي تُطالب بالانفصال عن الشمال متخذين موقفاً مناهضاً لجهود منصور هادي القيادي الجنوبي الذي لا يزال يحرص على استمرارية وحدة اليمن طمعاً للبقاء في السلطة(العامري، 2016).

وكانت إيران قد زاوجت وفي وقت مبكر بعد الثورة الإيرانية عام 1979 بين مصالحها القومية، ورؤيتها العقائدية، حيث ارتبطت إيران بعلاقات وثيقة مع نظم عربية علمانية عرفت بمواقفها المتشددة من التنظيمات الإسلامية مثل الجزائر، وسوريا، إضافة إلى علاقتها مع النظام الماركسي في اليمن الجنوبي قبل الوحدة مع اليمن الشمالي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت تعود مرجعية هذه العلاقة بالدرجة الأولى إلى مصالح إيران، ورغبتها باختراق النظام السياسي العربي خلال الحرب مع العراق بغض النظر عن الرؤية العقائدية التي كانت تقود النظام نظرياً(بومنيجل، 2005، ص: 45)، وبعد أن أدركت إيران عجزها الكامل عن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، وعن تصدير ثورتها بالطرق التقليدية، خاصة بعد وفاة الخميني عام 1989، فاتجهت إلى الشيعة في الأقطار العربية، حيث باتت تملك أداة غاية في الخطورة لفرض سيطرتها على منطقة الخليج العربي، ورغم وجود نفوذ ومحاولات إيرانية لحث الشيعة في الخليج على التمرد على الأنظمة الحاكمة، إلا أ، هذا التوجه في السياسة الإيرانية قد شهد تغيراً ملموساً في ضوء تبني القيادة السياسية الإيرانية لمواقف براغماتية راغبة في بناء علاقات قوية مع دول الخليج العربي(علوي، 2012، ص: 433).

لكن هذا الموقف البراغماتي ما هو إلا الوجه الآخر للأطماع الإيرانية في دول الخليج العربي، فهي لم توقف دعمها للحركات، والمنظمات السياسية الشيعية الناشطة بشكل علني أو سري في دول الخليج، وكذلك لم تتراجع عن استخدام آليات تعبئة رجال الدين، والكتاب، والمفكرين، والقياديين الإسلاميين من كافة أنحاء العالم، خاصة الذين يُشاركون في الاحتفالات السنوية بيوم القدس، ومؤسسات الشهداء، والمستضعفين، ومنظمة العلماء المجاهدين، فهؤلاء لا يزال يجري تلقينهم عقائدياً، والتأثير عليهم فكرياً، بما يتفق مع المنهج الشيعي، وأفكار الثورة الإيرانية، ومصالح إيران، كذلك لم تتوقف إيران عن توظيف لجان الحج الإيرانية، والتي توكل إليها مهمات خارج نطاق عملها خلال موسم الحج، ولا زالت تستثمر كتاب الدعوة الإسلامية لتصدير فكر الثورة الإيرانية بهدف توسيع تأثيرها الخارجي، ولا أدل على ذلك إلا استمرار الدعم الذي تتلقاه جمعية الوفاق البحرينية، والحركة الحوثية في اليمن(الحنيطي، 2013، ص: 28).

ولا بد من عودة إلى جذور عقيدة الشيعة الاثني عشرية التي تقوم عليها دولة إيران: أنه سيخرج من اليمن راية تنصر الإمام المهدي المنتظر وأنها ستكون أهم الرايات وأهداها، وهذا من الأمور المهمة التي تؤكد أن نظرة إيران لليمن ليست مجرد نظرة سياسية دبلوماسية فحسب، ولكنها من وجهة نظر إيرانية نظرة دينية مصيرية توجب عليهم تأييد هذه الظاهرة ومناصرتها خاصة وأنها تمهد لأمر الموعود الذي ينتظرونه منذ مئات السنين (الأحمري وآخرون، 2015، ص: 164).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع ذلك فعلى مرّ التاريخ الحديث لم تدخل إيران أو السعودية قبل حرب هذه الأخيرة على اليمن في مواجهات مباشرة، وحتى أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، وبالرغم من دعم السعودية للعراق وحدوث مناوشات بين الطائرات السعودية والإيرانية، لم يُطرح سيناريو المواجهة المباشرة كخيار استراتيجي في طهران أو الرياض. لذلك يُمكن اعتبار دخول الرياض الحرب المباشرة في اليمن تحت مسمى مجابهة "المدِّ الإيراني" تخطيًا لتقليد عدم المواجهة المباشرة بين الدولتين، ومن هذا المنظور، يُمكن القول بأن السياسة السعودية دخلت منعطفًا تاريخيًّا بترجيحها خيار المواجهة المباشرة؛ فالواضح أن سياسة إيران إزاء اليمن لم تحمل جديدًا؛ فالدعم الإيراني لم يعنِ يومًا مواجهة الرياض مباشرة، بينما الرياض التي جرَّبت دعم الجماعات والأطراف الموالية لها في سوريا والعراق ولبنان واليمن ولم يُكتب لها النجاح في الأغلب، صارت تنظر للمواجهة غير المباشرة مع طهران على أنها سياسة عديمة الجدوى؛ لذلك ارتقت بصراع النفوذ إلي مواجهة إيران بشكل مباشر، وبالإضافة لدخولها المواجهة المباشرة، وعلى كل حال فإن نظرة إيران الاستراتيجية لليمن هي جزء من رؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط، والرؤية هذه يُمكن إرجاعها إلى أربعة أمور، الأمر الأول: أرجحية الحلول الوطنية على الحلول المفروضة إقليميًّا أو دوليًّا لحل الأزمات الوطنية في الشرق الأوسط ومنها أزمة اليمن. ثانيًا: معارضة التدخل الأجنبي لصالح أجندة أية قوة إقليمية ومنها الدول الداخلة في رهانات الأزمة اليمنية باعتباره أمرًا يزيد المشاكل تعقيدًا. ثالثًا: محاولة مساعدة اليمنيين للتوصل إلى حل وسط دون فرض أجندة خارجية عليهم. رابعًا: العمل على إنهاء الصراع باعتباره بابًا لجرِّ المنطقة إلى مواجهات أكبر وأعمق. (أحمديان،2015)، ويرى الباحث أن هذا التصور هو تصور نظري بحت للكاتب لأن أطماع إيران في الإقليم خاصة في سورية واليمن لا تخفى على أحد.

المبحث الثالث العلاقة السعودية الإيرانية وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي في المنطقة العربية

يثار الكثير من الجدل بين الباحثين والمتخصصين في مجال العلاقات الدولية حول طبيعة الصراع السعودي الإيراني فالبعض يرى انه صراع طائفي على اعتبار أن المملكة العربية السعودية تمثل أهل السنة وإيران تمثل الشيعة، وآخرون يعتبرونه صراع سياسي من أجل زيادة النفوذ والسيطرة والظهور كقوة إقليمية فيما البعض ينظر إليها باعتباره صراع قومي بين العرب والفرس أو إقليمي بين قطبين إقليمين لصالح قطبين دوليين وهما أمريكا والى جانبها الغرب وحلفائهما وروسيا والصين وحلفائهما(عردوم، 2017)، ويذهب الباحث مع القول بأن الخلاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يعد كونه اختلافاً سياسياً رغم مظهره الخارجي الطائفي، وتتضح طبيعة الصراع السياسي من طبيعة التحركات والمواقف لكلا من السعودية وإيران تجاه الكثير من الأحداث والقضايا الإقليمية المحيطة ,فما يحرك هاتين الدولتين هو دافع سياسي لزيادة النفوذ والسيطرة وأخذ مركز القيادة في النظام الإقليمي الإسلامي في الشرق الأوسط فكما يقول احمد جويد مدير مركز أدم للدفاع عن الحقوق والحريات: "إنه صراع نفوذ وهو صراع للحفاظ على نظام الحكم ولو كان نظام الحكم في السعودية وإيران نظام ديمقراطي لما حصل هذا الصراع، وأوضح أن كيفية الحفاظ على الحكم في السعودية هي التي دفعتها للدفاع عن نظامها وجبهتها الداخلية، والإيرانيون أيضا يريدون الحفاظ على نظامهم واستخدام الطائفية أداة للشحن فقط؛ لذلك فإن المحرك الأساسي للصراع بين تلك الدولتين هو الهاجس السياسي للحفاظ على أنظمة الحكم وبقاء الشرعية(عردوم، 2017)، وبناءً على ذلك سيتم معالجة موضوع هذا المبحث من خلال مطلبين، يتحدث الأول عن التداخل في العلاقات السعودية الإيرانية وأثره على الأزمة السورية، فيما يتحدث المطلب الثاني عن التداخل في العلاقات السعودية الإيرانية وأثره على الأزمة اليمنية.

المطلب الأول التداخل في العلاقات السعودية الإيرانية وأثره على الأزمة السورية

منذ عدة أشهر دخلت الأزمة السورية في عامها السابع وقد تغيرت كثير من المعطيات الكثيرة على خارطة الصراع العسكرية والسياسية، ورغم بدء التسويات التي نشاهدها اليوم في نهاية الشهر السابع من سنة 2017، إلا أن خط نهاية الصراع على ما يبدو لا يزال بعيداً، خاصة وبعد أن انقسمت سوريا إلى مجموعة من الجيوب التي يحكمها أمراء حرب وقيادات ومعارضة، وفي حين يعتقد البعض بأن انتهاء الصراع بات وشيكاً، يقول البعض بأنه لا يُمكن لحكومة النظام السوري استعادة السيطرة على البلاد بأكملها، كما لا يتوقع أحد التوصل إلى اتفاق سلام قريب، فعلى ما يبدو إن أغلب الأطراف الخارجية تأقلمت مع فكرة بقاء الرئيس الحالي لسورية. فيما يتوقع آخرون هدنة تخضع للمراقبة لفترة طويلة من الوقت في مساحة كبيرة من الأراضي السورية التي قد يتم تقسيمها بين القوى المتناحرة، ولا شك بأن هذا الأمر سوف يُخيب أمل الكثير من السوريين الذين خرجوا قبل ست سنوات في احتجاجات ضد ممارسات النظام السوري لينتهي الأمر في نهاية المطاف إلى أكثر الأزمات الطاحنة والدامية في القرن الوحد والعشرين، ورغم أنه وخلال الخمس السنوات الماضية دارت العديد من المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة تحت رعاية الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنها التي جرت في شهر آذار من عام 2017 برعاية روسيا وتركيا إلا أن نقطة الصدام الرئيسة التي كانت تعيد المفاوضات إلى نقطة الصفر هي رحيل رئيس دولة سورية الحالي بشار الأسد. ونتيجة لازدحام ساحة المعركة بالعديد من الأطراف الدولية والإقليمية متمثلة في روسيا وإيران والولايات المتحدة وتركيا، وبعض الفصائل التي تسيرها المملكة العربية السعودية، ودول إقليمية أخرى لا زال رئيس الدولة وحكومته في موقعهم يأملون في استعادة كل شبر من بلادهم التي حلَّ بها دمار واسع جراء هذه الأزمة (نخول، 2017).

وتتلخص العلاقات السعودية الإيرانية في تأثيرها على الأزمة السورية بأن القيادة السعودية تسعى إلى إسقاط النظام السوري بالعديد من الوسائل بهدف ضرب التواصل بين إيران وحزب الله والحكومة السورية، فيما تسعى إيران لإفشال الطموح السعودي، عن طريق دعمها العسكري المباشر للنظام السوري، كما دفعت إيران بمستشارين عسكريين لدعم النظام السوري منذ الأشهر الأولى للأزمة السورية بالإضافة إلى أنها سهلت انتقال مقاتلين من حزب الله للقتال إلى جوار النظام السوري، إضافة إلى ذلك أرسلت العديد من عناصر الحرس الثوري، ومولت انتقال ميليشيات طائفية عراقية أفغانية بحجة حماية المراقد الدينية، كما واصلت دعم النظام السوري بالأسلحة والعتاد والأموال، فيما رأت دراسة نشرها موقع قناة "فرانس 24"، أن النزاع بدأ في سوريا بانتفاضة معارضة لنظام الأسد، المنتمي إلى الطائفة العلوية والملتزم بتحالف استراتيجي قديم مع إيران، ودعمت السعودية المعارضة المنتمية بغالبيتها إلى المذهب السني، ومع تطور الحرب برزت مجموعات إرهابية (داعش) تعتمد خطابا دينيا بحتا، تكفر الشيعة والعلويين وكل ما هو مختلف عنها(الزغبي، 2016).

ويرى الباحث بأن هذه العلاقات قد أثرت سلباً على الأزمة السورية كما في النقاط التالية:

أطالت العلاقات السعودية الإيرانية أمد الأزمة السورية عن طريق التدخل المباشر من قبل إيران، وعن طريق التدخل غير المباشر من قبل السعودية، ففي بداية الأزمة السورية كانت طهران تزوّد نظام الأسد بمعدات لمكافحة الشغب وتكنولوجيا لمراقبة الإنترنت، فضلاً عن تقديمها المشورة حول كيفية التعامل مع المظاهرات، وذلك بناءً على نجاحها في سحق الحركة الخضراء التي شهدتها إيران في عام 2009. لكن بحلول عام 2012 أدّى رد النظام العنيف على الاحتجاجات السلمية إلى إشعال حرب أهلية دامية كاد الأسد يخسرها، وبناءً على ذلك، ضغطت إيران على حزب الله للانضمام إلى القتال ونشرت مقاتلين من قوة القدس التابعة لـفيلق الحرس الثوري الإسلامي لتقديم المشورة للسوريين، رغم أن بعضهم كان متورطاً في القتال تقريباً منذ البداية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وأشرفت طهران على نشر مقاتلين من الميليشيات الشيعية من العراق (2012) وأفغانستان (2013) وباكستان (2014) في سوريا، وفي الوقت نفسه، أعادت إيران تنظيم شبيحة نظام الأسد المسلحين واللجان الشعبية في إطار ميليشيا تضم حوالي 100 إلى 150 ألف مقاتلٍ تُعرف باسم قوات الدفاع الوطني، على غرار قوات الباسيج شبه العسكرية الخاصة بالجمهورية الإسلامية، هذا ويُعتقد إن ضباط الحرس الثوري الإسلامي يديرون عمليات قوات الدفاع الوطني التي جاءت لتنافس الجيش العربي السوري، إن لم تلقي ظلها عليه، لقد وضعت طهران الأساس لفرض تأثير طويل الأمد - ليس فقط من خلال إعادة تشكيل قطاع الأمن السوري بطريقتها، بل أيضاً من خلال توفير مليارات الدولارات من النقد والنفط للنظام بينما تخترق المجتمع المدني والاقتصاد السوري، وفي هذا السياق، أفادت بعض التقارير أن الكيانات الإيرانية تقوم بشراء العقارات وتؤسس الشركات وتتقدم بعطاءات للحصول على العقود الحكومية وتعزز التجارة لخلق شبكة من التبعية، كما وحاولت السلطات الإيرانية أن تضع يدها على الهندسة الديموغرافية، عبر التفاوض على وقف إطلاق النار المحلي وتبادل السكان حول الزبداني وقريتي الفوعة وكفريا الشيعيتين، وباختصار، يبدو أن طهران تستخدم نفس قواعد اللعبة التي اتّبعتها لكسب النفوذ في العراق خلال العقد الأخير(آيزنشتات، 2015).

أما السعودية ورغم تصريحات وزير خارجيتها عن استعداد بلاده إلى إرسال قوات برية إلى سورية إلا أنها لم تفعل، إلا أنه بقيت بعض طائراتها الحربية التي خصصتها للمشاركة ضمن التحالف التي تقوده الولايات المتحدة الأميركية ضد وجود داعش في سورية (السهلي، 2016)، ولكن السعودية يقيت تعمل بشكل غير مباشر في سوريا حيث مولت إسلام آباد لتنخرط منذ اليوم الأول في الأزمة السورية من خلال إشراف ضباط في الاستخبارات الباكستانية في تدريب المعارضة المسلحة وتأمين الدعم البشري اللازم لها وتسليحها، كما أن المخابرات الباكستانية لعبت دورا أساسياً في تسليح جناح جيش الاسلام في الجبهة الاسلامية السعودية وفي تأمين الدعم الاستخباراتي اللازم في حرب فصائل المعارضة ضد الحركات التكفيرية، ولا يجب ان ننسى انّ باكستان بحثت مع السعودية تزويد بعض الجماعات المسلحة بأسلحة مضادة للطائرات والدروع منتصف العام 2013، عبر اتفاق حصل يومها بين بعض مسؤوليها وبمباركة أمريكية(قمح، 2014).

فيما أكد قياديون في المعارضة السورية، أن الدعم السعودي للثورة مكّنها من البقاء، مشيرين إلى دورها في تعزيز وحدة الفصائل المعارضة، ومبيّنين أن الأوضاع الميدانية للمعارضة تسير نحو الأفضل بعد تعزيز المواقف الدفاعية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أوضح رئيس أركان الجيش الحر العميد أحمد بري، أن الدعم السعودي بدأ مع بداية الثورة السورية وفي أشكال عدة، لافتاً إلى أنه شمل الجوانب المادية والسلاح والإغاثات المدنية، إلى جانب المواقف السياسية المؤيدة للثورة، وقال للحياة إن الأوضاع الميدانية للمعارضة تسير نحو الأفضل بعد تعزيز المواقف الدفاعية، مؤكداً عمل المعارضة على جمع الفصائل السورية بقيادة واحدة، وأكد عضو الائتلاف الوطني السوري عبدالحكيم بشار، أن المملكة داعمة للثورة العادلة، معتبراً أنه لولا التدخلات الدولية السلبية لكانت الثورة منتصرة منذ بدايتها، وأضاف: " قدّمت السعودية ولا تزال تقدّم الدعم السياسي الكامل للمعارضة، وكذلك الدعم الإعلامي والإنساني والإغاثي، وتستقبل مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، كما أنها تدعم مجموعة من مشاريع الحكومة الموقتة، إضافة إلى المنح التي تقدمها من خلال الوكالات الدولية أو مؤتمر المانحين". كما أنها حالياً، تتكفل بمعظم مصاريف نشاطات الهيئة العليا والوفد المفاوض واجتماعاتهما، وتدعم جميع قراراتها"، بينما أشار قائد الجبهة الشرقية وعضو الوفد المفاوض المقدم محمد العبود، إلى أن السعودية لن تتخلى عن المعارضة، وستواصل دعمها السياسي والعسكري للفصائل المعتدلة للدفاع عن نفسها وعن المدنيين، الذين يعيشون في مناطق تقع تحت اعتداءات النظام والطيران الروسي والإيراني، فيما أكد مساعد رئيس هيئة الأركان قائد جبهة حمص العقيد ركن فاتح حسون، أن المملكة دعمت الثورة السورية بمختلف أنواع الدعم السياسي والعسكري والمادي، مضيفاً: "لم يقتصر دعمها على الجانب العسكري وحده، وإنما امتد إلى المدنيين، وكان الدعم من خلال مؤسسات الثورة كالائتلاف والحكومة الموقتة والأركان"(الهديب، 2016).

وفي نهاية هذا المطلب، ومع المستجدات الأخيرة من الشهر السابع 2017 لا بد من الإشارة إلى أن عدد الجماعات المسلحة في سوريا أصبح أكثر من ألف مجموعة، يقاتل في صفوفها نحو 100 ألف مسلح، وتتفاوت في الحجم والتأثير والتسليح والتحالفات، ودعم هذه الجماعات بالمال والسلاح يأتي من دول مختلفة تعمل على تفتيت سوريا وتقسيمها، أبرزها تركيا وقطر والسعودية، إلى جانب الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وتتشارك أنقرة والدوحة في دعم الجماعات المسلحة ذات الميول الإخوانية في بعض مناطق سوريا، ولا سيما في منطقة إدلب، حيث الدعم موجه إلى حركة أحرار الشام وجبهة النصرة وفيلق الشام، إلا أن هذه التنظيمات تتنافس فيما بينها لفرض سطوتها على المنطقة، كما أنها تتصارع أيضًا مع باقي التنظيمات ذات الفكر الوهابي في إدلب والممولة سعوديًّا، وإلى جانب التنظيمات المذكورة تدعم قطر تنظيمات أخرى،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كألوية أحفاد الرسول في إدلب، ولواء الحق في ريف حمص، وجيش التوحيد في دير الزور، ولواء مجاهدي الشام في حماة، بالإضافة لفيلق الشام، فيما تدعم السعودية لواء شهداء اليرموك في درعا، وجيش المجاهدين، وجبهة ثوار سوريا في شمال البلاد وشرقها، إلى جانب جيش المجاهدين والأنصار، وفي كل الأحوال فإن غالبية الفصائل، بحكم الجغرافيا والحدود، تدين بالولاء إلى تركيا وقطر، أما السعودية فبعد انهيار داعش لديها فصيل يعرف بجيش الإسلام، وقد تنشطه الرياض قريبًا عن طريق الجبهة الجنوبية مع الأردن، حيث قطعت الأخيرة علاقاتها مع الدوحة على خلفية الأزمة الخليجية، ولكن تبقى أكثر الفصائل المسلحة السورية بيد قطر وتركيا، حيث قامت الأخيرة بالانضمام للمعسكر القطري ضد السعودية في النزاع الخليجي الأخير(عبد المنعم، 2017).

ومن مراجعة البيانات السابقة يُلاحظ أن الخاسر الأكبر من العلاقات السعودية الإيرانية حيث أضحت هاتان الدولتان تقاتلان بشكل مباشر أو غير مباشر على الأرض السورية؛ فإنهما أطالا أمد الأزمة السورية وتسببا هما والنظام السوري وبعض الدول الأخرى في تهديم جزء كبير من المناطق السورية وهجراً أكثر من نصف سكان سوريا داخلياً وخارجياً.

المطلب الثاني التداخل في العلاقات السعودية الإيرانية وأثره على الأزمة اليمنية

في سنة 2005م وباعتلاء محمود أحمد نجاد سدة الحكم في إيران اكتملت لإيران العوامل المحفزة لبلورة مشروع للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط, ومما أتاح لإيران التوسع في الشرق الأوسط الحرب الأمريكية على العراق وما تركته من فراغ بعد خروج أمريكا في 2011م وهذا ما قاد إلى التوتر في العلاقات بين السعودية وإيران إذ يمثل أحمد نجاد التيار المحافظ في إيران والمقرب من السلطة الدينية الشيعية والذي سعى إلى استئناف تخصيب اليورانيوم ورفض الحوار بشان البرنامج النووي، ومع انطلاق شرارة ثورات الربيع العربي زادت حدة الصراع بين السعودية وإيران واختلفت مواقف الدولتين من الثورات بين التأييد والرفض وفقا لمصالحها، أما فيما يخص جذور الصراع في اليمن فيمكن القول أن الصراع يمتد إلى أمد بعيد ولكنه يختلف حاليا عما كان عليه في السابق، حيث كان الصراع في السابق يدار بشكل غير مباشر أو ما يشبه الحرب الباردة أما اليوم ومنذ دخول الحوثيين صنعاء في 21سبتمبر2014م فقد ازدادت حدة الصراع وبلغ أوجهه عندما اتخذت السعودية على رأس تحالف عربي قرار التدخل العسكري في اليمن في 26مارس 2015م في ما أسمته بعاصفة الحزم وذلك لمنع التمدد الإيراني في اليمن، ومن ناحية النظام السعودي فإن اليمن لا يُمثل مجرد جار عربي للسعودية، ولكن الاعتبارات السكانية والحدودية تجعله الجار الأكثر حساسية للمملكة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالسعودية تتعامل مع اليمن من خلال تلك الاعتبارات السكانية والحدودية حيث تعتمد السعودية على العمالة اليمنية بنسبة كبيرة ولا تستطيع التخلي عن تلك العمالة لأنها تعرف نتائج ذلك القرار وانطلاقا من تلك الاعتبارات فان المملكة العربية السعودية تنطلق في سياستها في اليمن من المقولة الشائعة التي يرجعها الكثير إلي مؤسس الدولة السعودية وهي أن لا تبقى اليمن قوية ولا ضعيفة بحيث أنها في الحالتين تؤثر على المملكة كما يرى ذلك صناع القرار في السعودية، وتمتلك السعودية أهداف كثيرة أكثر من أي دولة أخرى وإجمالا فهي تسعى إلى أن يكون لها اليد الأطول في اليمن من خلال التأثير في صنع القرار اليمني ومحاولتها أن من يصل إلى السلطة يكون تحت نفوذها وقد عبرت عن ذلك في ما قامت به من تدخل عسكري بهدف إعادة شرعية الرئيس هادي، فيما تضح مطامع إيران حيث ترى في اليمن مجالا حيويا لنظام الولي الفقيه، إضافة إلى أن تاريخ اليمن ارتبط بالتشيع لآل البيت وأغلب الدول التي نشأت في التاريخ الإسلامي كانت تؤسس شرعيتها على فقه التشيع، فإيران كغيرها من الدول التوسعية تتذكر ماضيها الاستعماري والقيادي؛ لذلك فهي تسعى بكل الوسائل لتحقيق أهدافها وزيادة نفوذها وبروزها كقوة إقليمية، وفي اليمن فان إيران حاضرة وتستخدم وسائلها المتعددة الخفية والظاهرة حيث تحاول استمالة واستعطاف بعض فئات الشعب اليمني بأنها تقف إلى جانبها في حروبها التي تخوضها لتحقيق سيادتها واستقلالها، ومن خلال وسائلها الإعلامية التي تسعى من خلالها إلى تحسين صور حلفائها ومناصريها وتشويه ما دونهم، وليس بخاف العلاقة بين إيران وبعض التيارات والشخصيات اليمنية والذين يعملون على تطبيق المشروع الإيراني سواء بوعي أو بغير وعي فإيران تمتلك مشروع استراتيجي تجاه منطقة الشرق الأوسط وما اليمن إلا جزء من ذلك المشروع فالعراق وسوريا ولبنان لخير دليل على مساعيها، كل هذا وإيران كانت محاطة بعقوبات دولية أما بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الست والذي بموجبه تم رفع الحضر على إيران فان مجال تحركها قد يتعاظم مما يثير مخاوف ندها الكبير في الشرق الأوسط وهو السعودية، ورغم كل ما سبق لا يزال يثار الكثير من الجدل بين الباحثين والمتخصصين في مجال العلاقات الدولية حول طبيعة الصراع السعودي الإيراني فالبعض يرى انه صراع طائفي على اعتبار أن المملكة العربية السعودية تمثل أهل السنة وإيران تمثل الشيعة، فيما اعتبره آخرون صراع سياسي من أجل زيادة النفوذ والسيطرة والظهور كقوة إقليمية فيما البعض ينظر إليها باعتباره صراع قومي بين العرب والفرس أو إقليمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين قطبين إقليمين لصالح قطبين دوليين وهما أمريكا والى جانبها الغرب وحلفائهما وروسيا والصين وحلفائهما وفي الحقيقة (وفي نظر الباحث أن طبيعة الصراع قد اختلفت من مرحلة تاريخية إلى أخر وفقا للإحداث الداخلية لكلا الدولتين والإحداث الإقليمية والدولية المحيطة (عردوم، 2017).

ونتيجة للعلاقات السعودية الإيرانية والصراع غير المباشر المحتدم بينهما تتلخص تأثيرات هذا العلاقات وهذا الصراع على الأزمة اليمنية بالنقاط التالية:

إجمالا يمكن القول أن الصراع السعودي الإيراني قد عمق الأزمة السياسية اليمنية وخلق الكثير من الهويات الجزئية داخل اليمن، فظهر الولاء للطائفة والمنطقة والقبيلة والحزب والفرد بل ظهر الولاء للخارج والذي أثر على الهوية اليمنية الجامعة لكل الهويات ,ويمكن القول أن أقلمة الصراع في اليمن قد أعاق أي حلول سياسية ممكنة كما فشلت المفاوضات التي عقدت (جنيف1,جنيف2) ، حيث أضحت اليمن مسرحا للصراع السعودي الإيراني، هذا الصراع الذي أعاق التحولات الديمقراطية التي كانت اليمن قد بدأتها في العقد الأخير من القرن العشرين حينما توحد الجنوب مع الشمال، وخلق الصراع انقسام على مستوى التنظيمات السياسية والنخب السياسية والثقافية بل ترك اليمن أمام حكومتين، حكومة في عدن مدعومة سعوديا وأخرى في صنعاء مدعومة إيرانيا وتكمن الخطورة في ذلك انه قد يمهد لقضية الانفصال بين الشمال والجنوب، وهو مما ويزيد من حدة الصراع الداخلي والذي قد يُسبب في إطالة أمد الصراع الذي يترك اليمن أمام الفوضى ويجعله أرض خصبة للتنظيمات الإرهابية المتطرفة والمليشيا المسلحة (عردوم، 2017)

كما يُمكن القول بأن الصراع السعودي الإيراني في اليمن قد اكسب الصراع الداخلي حلة جديدة حيث تسبب الصراع في إضعاف النسيج الاجتماعي، لسببين الأول دخول الطائفية لأول مرة في تاريخ النزاعات والحروب الأهلية في اليمن كسبب من أسباب الاقتتال الداخلي، بعد أن كان التعايش سمة من سمات المجتمع اليمني، والثاني تعميق الحرب التي شنها الحوثيين على محافظتي تعز وعدن للخلافات المناطقية، كما أنعكس الصراع السعودي الإيراني في اليمن على العديد من القطاعات ومنها القطاع الاقتصادي والذي شهد تدهورا كبيرا خلال فترة أواخر 2014م إلى اليوم حيث صنفت اليمن وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2015م من أسوء الاقتصاديات النامية فجاءت اليمن في المرتبة الأولى كأسوأ اقتصاد بعد تراجع الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 28%(العردوم، 2017)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

في مقدمة وفصلين تم معالجة موضوع معاصر لا تزال أحداثه تجري حتى ساعة الانتهاء من هذه الرسالة، وهو أثر العلاقات الإيرانية-السعودية على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط (2011-2016)، الأزمة السورية واليمنية حالة دراسة، حيث تحدث الفصل الأول عن مفهوم الاستقرار الإقليمي ومقوماته، كما تم التعرف في ذات الفصل على ركائز وأسس الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، كما تم التطرق إلى العلاقات الإيرانية السعودية، إضافة إلى طبيعة كل من النظام السياسي السعودي، والنظام السياس الإيراني، إضافة إلى كل ذلك تم التعرف على محددات العلاقات السعودية الإيرانية، كما تم التطرق إلى عوامل التجاذب والافتراق في العلاقة السعودية والإيرانية، فيما تحدث الفصل الثاني عن طبيعة السياسة الخارجية للسعودية وإيران خلال فترة الدراسة، وقد تم في هذا الفصل معالجة موضوع السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة السورية واليمنية، وكذلك تم التحدث عن الموقف الإيراني من الأزمتين السورية واليمنية، فيما تم التحدث في النهاية على العلاقة السعودية الإيرانية وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي في المنطقة العربية.

النتائج

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة النقاط التالية:

1- أدى وجود أنظمة ومؤسسات ضعيفة إلى انتاج مجتمعات وحكومات غير منظمة وغير قادرة على أداء الوظائف الأساسية، وبالتالي خلق صراعات جديدة نتيجة لذلك، وتشمل هذه الصراعات المختلطة وغير المتكافئة بؤر الصراع الأخيرة (سوريا والعراق وليبيا واليمن).

2- يتعامل العديد من الأجانب مع العرب على أنه كيان واحد تارة يدعونه العالم العربي، وتارة يُطلقون عليه المنطقة العربية، وفي أحيان كثيرة يطلقون عليه الشرق الأوسط، وعلى الرغم من إدراك العرب إلى أنهم يشكلون كياناً واحداً إلا أنهم في الحقيقة مشرذمين إلى كيانات قطرية.

3- عرّفَ الباحث الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط بأنه: الحالة الجيوسياسية التي تركتها العلاقات الدولية على المنطقة نتيجة للحكم الاستبدادي الذي كان سائداً في بعض دول المنطقة، وأدت إلى اندلاع الثورات العربية، مخلفة ورائها أزمات بدأت في عام 2011، ولم تنته حتى اليوم، بل وأجج الصراع فيها تدخل دول الجوار، وبعض الدول الإقليمية والدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- يُقصد بركائز الاستقرار في الشرق الأوسط بالتوازنات الإقليمية بين دول المنطقة، والتحالفات الاستراتيجية للدول المعنية، إضافة إلى علاقات التعاون أو التوتر بين دول هذه المنطقة.

5- توصل الباحث إلى أن هناك عدة سيناريوهات لمستقبل التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، أولها: سيناريو انحلال التوازن الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ونشوب الفوضى الإقليمية، وثانيها: سيناريو ضبط حالة التوازن في المنطقة من خلال قوة إقليمية مسيطرة، وثالثهما: سيناريو ضبط حالة التوازن الإقليمية في المنطقة من خلال قوة عالمية مسيطرة، ورابعهما سيناريو ضبط حالة التوازن في المنطقة من خلال نشوء تحالف قوى المنطقة، أما السيناريو الخامس فهو ضبط حالة التوازن من خلال قيام شبه توازن جزئي.

6- تمر العلاقات السعودية الإيرانية بعلاقات توتر غير مسبوقة كان له تأثير واضح على الأزمتين السورية واليمنية.

7- تشهد سورية منذ شهر آذار 2011 واحد من أخطر التحديات في تاريخها الحديث المتمثل في أزمة اجتماعية سياسية عميقة تصاعدت لتصل إلى نزاع داخلي مسلح، وقد كشفت هذه الأزمة عن تعقيد العوامل الداخلية فيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على المستويين الداخلي والخارجي.

8- وضعت المملكة العربية السعودية عاصفة الحزم تحت مظلة استعادة الشرعية الدستورية لحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي طلب سرعة التدخل ضد انقلاب الحوثيين وسيطرتهم على العاصمة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية؛ فشكلت المملكة تحالفاً بقيادتها، ضم عشر دول عربية هي دول مجلس التعاون الخليجي الست، إضافة لمصر والأردن والمغرب والسودان، فضلاً عن باكستان. وبدأت عمليات عاصفة الحزم يوم 2015/3/26 بعمليات جوية مكثفة على مواقع الحوثيين وحلفائهم.

9- تحولت أزمات الربيع العربي في سوريا واليمن إلى صراع على السلطة بعد عامها الأول، فتكونت دولاً فاشلة تعمها الفوضى الدموية، كما ساهم التدخل الإيراني وتدخل بعض الجهات العربية الأخرى إلى تحويل معظم الدول التي انطلقت فيها هذه الحراكات إلى دول فاشلة وحروب أهلية، وصراعات طائفية، ومناطقية، وقبلية.

10 – لا تزال نهاية كل من الأزمتين السورية واليمنية غامضة حتى اليوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

1- توصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات المعمقة في ذات الموضوع فهو لا يزال لغزاً غامضاً في بعض جوانبه.

2- توصي الدراسة بنصيحة لكل من الشعب اليمني والسوري بأنه لا يداوي الجراح إلا أهلها وإن الصراع على الأراضي السورية واليمنية ليس سوى مصالح تتصارع على أرض غيرها مستخدمة غير شعوبها لتحقيق مصالح إقليمية ليس للشعبين السوري واليمني أدنى مصلحة فيها.

3- من الملاحظ أنه رغم أطماع إيران الواضحة في المنطقة إلا أنها أداة في يد الآخرين لخلق بلبلة في الدول العربية المحيطة بفلسطين والمؤثرة على القضية الفلسطينية بهدف نسيان العدو الحقيقي والرئيسي للأمة العربية.

4- توصي الدراسة بأنه لاستمرار الحكم الرشيد لا بد من سيادة القانون والعدالة، ونبذ الطائفية والمناطقية.

5- رغم مقولة ابن خلدون بأنه للدول أعمار مثل أعمار البشر إلا أنه يتضح أن الدولة العادلة هي الأطول عمراً، لذلك توصي الدراسة بأن تتجه الحكومات العربية لأن تكون دولهم دولاً عادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً: الكتب:

أحمد، سالم(2014)، تركيا المعاصرة، ط1، الجزائر: دار التور.

بسيوني، خالد محمد(2006)، التحول العاصف في إيران، القاهرة: دار الأحمدي للنشر،

البياتي، راجي، يوسف محمود(2015)، العلاقات السعودية –الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011، ط1، لندن: دار الحكمة.

التسخيري، محمد علي(2005)، حول الدستور الإيراني، طهران: المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

الجديع، عبد الرحمن محمد(1419هـ)، السياسة الخارجية، الثوابت والممارسة، ط1، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.

حتي، ناصيف يوسف (1985)، النظري في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي.

الرشيد، مضاوي(2009)، مسألة الدولة السعودية، أصوات إسلامية من الجيل الجديد، ترجمة: ميشلين جبور، بيروت: دار الساقي.

السليم، محمد السيد(1998)، محددات السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

السيد، لطفي(2014)، حركة السلام في الشرق الأوسط، ط1، بيروت: دار الظلال.

شدود، ماجد محمد (2002)، إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة، ط1، دمشق: دار الأوائل.

شريعتي، علي (2007)، التشيع العلوي، والتشيع الصفوي، ط2، ترجمة: حيدر مجيد، بيروت: دار الأمير للثقافة والعلوم.

عبد الله، عادل علي(2012)، محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ط2، دبي، بيروت: مدارك للنشر.

العلي، زياد العلي(2017)، مستقبل دوائر التوازن والصراع الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ط1، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

الغادري، نهاد (1418 هـ)، السياسة الخارجية السعودية الأهداف والأساليب، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاطشة، محمد حمد(2014)، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الكواز، محمد سالم أحمد (2014)، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011، دراسة تاريخية سياسية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

كولار، دانيال (1985)، العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، بيروت: دار الطليعة.

اللباد، مصطفى(2007)، حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه، القاهرة: دار الشروق.

مسعد، نيفين عبد المنعم(2001)، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المنصور، منصور عبد الله(1419هـ)، السياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي، الرياض: مؤسسة الاصطفاء للطباعة.

الهاجري، يوسف(1988)، السعودية تبتلع اليمن: قصة التدخلات السعودية في شئون الشطر الشمالي لليمن، لندن: الصفاء للنشر والتوزيع.

ثانياً: الرسائل والاطروحات الجامعية:

حجاب، عبد الله(2012)، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011)، دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أسيوية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3.

السلمي، معيض عبد معيض(2003)، العلاقات السعودية الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

العبادي، خالد جويعد ارتيمة (2008)، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية سوريا ولبنان (1970-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

عبد الزهرة، انتصار دوشي(2005)، العلاقات السعودية الإيرانية (1990-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية الدولية، جامعة المستنصرية، بغداد.

العنزي، أحمد زعل(2009)، مستقبل توازنات القوى الاستراتيجية في الخليج العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليحيى، عبد الرحمن عبد الله(2009)، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم.

ثالثاً: الأبحاث والندوات والتقارير، والمجلات، والدراسات، وأوراق العمل:

أبو طالب، حسن(1987)، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية، العدد 90، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

أحمد، صافيناز محمد(2017)، العلاقات السعودية العراقية، دلالات التقارب في ضوء المتغير الإيراني، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

أحمديان، حسن(2015)، الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

آيزنشتات، مايكل(2015)، التدخل العسكري الإيراني في سوريا: الآثار طويلة الأمد، واشنطن: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

البدور، بكر(2016)، قراءة في تطورات أزمة العلاقات السعودية الإيرانية، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 20، العدد 75، ربيع 2016.

تيبلوك، تيم(2007)، المملكة العربية السعودية، السلطة والشرعية، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث.

جبريل، وآخرون(2015)، آفاق السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

الزويري، محجوب (2012)، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

السويدي، جمال سند وآخرون(1996)، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

عبد الحميد، عصام السيد(2006)، العلاقات السعودية الإيرانية (1982-1997)، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبد الشافي، عصام (2016)، نشأة وتأسيس العلاقات الأميركية السعودية، استنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

عبد الله، جمال (2016)، السعودية وإيران: صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

العردوم، أحمد(2017)، الصراع السعودي – الايراني وأثره على اليمن، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد2، آذار/ مارس 2017، المركز الديمقراطي العربي.

فرج، شريف مازن إسماعيل(2016)، الرئيسية / الشرق الأوسط / العلاقات الروسية – الإيرانية ما بين عوامل التقارب والثقة غير المتكاملة، المركز الديمقراطي العربي.

قيسون، ابراهيم(2017)، تطور العلاقات السورية الإيرانية، الريحانية: طوران للأبحاث والدراسات الاستراتيجية.

المذحجي، ماجد(2015)، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، رقم6.

المرزوقي، منصور(2015)، العلاقات السعودية التركية: تحول بنية التحالفات الإقليمية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

المقداد، قاسم(2010)، الأمن القومي العربي رؤية في التحديات وسبل المواجهة، مجلة الفكر السياسي، مج12، العدد 39، أيلول 2010.

هلال، علي الدين(2009)، الإشكاليات في العلاقات العربية الإيرانية، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية.

هنتر، شيرين(2001)، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاقتصادية والاستراتيجية، مجلة دراسات عالميـ العدد 38، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

رابعاً: المقالات، والتقارير الصحفية، والمواقع الإخبارية الالكترونية:

البخيتي، علي(2017)، العلاقات اليمنية السعودية بين الوهم والحقيقة، صحيفة عدن الغد، الصادرة بتاريخ 31 آذار 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحمامصي، محمد(2017)، العلاقات الخليجية الإيرانية: الاستقرار في مواجهة الثيوقراطية التوسعية، صحيفة العرب، العدد 10521 الصادر في 2017/1/23.

الرميحي، محمد(2017)، مستقبل العلاقات الإيرانية –الأميركية، مجلة الشرق الأوسط، العدد 13941، تاريخ 28 يناير 2017.

الزغبي، سلوى(2016)، سوريا واليمن، أبرز محطات الصراع السعودي الإيراني منذ 36 عاما، صحيفة الوطن الالكترونية

السهلي، هيا(2016)، تدخّل السعودية بسوريا، جدية الرسالة والمخاطر، الجزيرة نت بتاريخ 2016/2/9.

العامري، ابتسام محمد(2016)، الموقف الإيراني من الأزمة اليمنية، صحيفة الزمان، عدد 8 آب 2016.

عبد المنعم، خالد(2017)، على وقع الخلاف القطري السعودي، معارك المجموعات المسلحة بسوريا تتصاعد، موقع البديل الإخباري، السبت 10 حزيران/ يونيو, 2017.

قمح، عبد الله(2014)، السعودية تدعم وتُموّل وباكستان تُسلح وتُدرب، سيناريو «الغزو البرّي» لدمشق من الجنوب، موقع الحدث نيوز الإخباري، تاريخ 1 آذار/ مارس، 2014.

المرهون، عبد الجليل زيد (2015)، الأزمة السورية من منظور معرفي، موقع الجزيرة.

ملحم، غسان (2017)، قراءة للدور الإيراني في الأزمة السورية، صحيفة الأخبار، العدد ٣٠٩٦ الجمعة ٣ شباط ٢٠١٧.

نخول، سامية(2017)، ست سنوات والصراع المستمر: ملامح حل الأزمة السورية غامضة، صحيفة العرب، لندن: العدد 10573، الصادر في 2017/3/16.

الهباس، خالد بن نايف(2017)، السياسة الخارجية السعودية بعد رحيل أوباما، صحيفة الحياة الدولي، الخميس، ٢ مارس/ آذار ٢٠١٧

الهديب، منيرة(2016)، دعم السعودية أبقى «الثورة» العادلة، صحيفة الحياة، الأحد، ٢٨ شباط/فبراير، ٢٠١٦.

تقرير موقع شبكة الجزيرة(2015/6/1)، ما هو التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية؟ متوفر على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/1/6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عامر، عبيدة(2016)، تعرف على المليشيات غير الشيعية الداعمة للأسد، مقال منشور على موقع عربي 21، بتاريخ 23 نوفمبر 2016، متوفر على الرابط https://arabi21.com.

عبد الحليم، سميحة (2016)، صفحات في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية، موقع أخبار مصر، على الرابط http://www.egynews.net/779866/779866-2/

قرمان، فائق(2016)، القضية السورية في أعين الدول الكبرى، مقالة منشورة في موقع نون بوست متوفر على الرابط: http://www.noonpost.org .

كلوب، فالداي (2016)، الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط إلى أين؟، موقع منظمة كاتيخون، على الرابط http://katehon.com/ar/article/lmn-lqlymy-fy-lshrq-lwst-l-yn

خامساً: المراجع الأجنبية:

Hendawi, Hamza (2014), *Yemen's crisis reflects arc of Arab Spring uprisings*, Lebanon: The Daily Star, Oct. 13, 2014.

Zweiri, Mahjoob (2016), *Iran and Political Dynamism in the Arab World: the Case of Yemen,* Digest of Middle East Studies—Volume 25, Number 1—Pages 4–18, 2016 Policy Studies Organization. Published by Wiley Periodicals, Inc.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com